Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No. 2 April 2026, pp.101-128

https://doi.org/10.31185/lark.5222

Multiplicity in Morphological Analysis of the Verses Related to Ahl al-Bayt (peace be upon them): Its Causes and Contexts

Researcher: Muhammad Jawad Kazem Al-Abadi[1], Prof. Dr.: Faleh Khudair Shani Al-Budairi[2]

College of Arts / Wasit University

College of Arts / Wasit University

Received Dec 2 2025 Revised Dec 8, 2025 Accepted Jan15, 2026 Online Apr.1, 2026

ABSTRACT

This research, which I have titled "The Multiplicity of Morphological Analysis of Verses Related to the Ahl al-Bayt (peace be upon them): Its Causes and Locations," seeks to explain the reasons for the multiplicity of morphological analysis that have led scholars to differ among themselves, such as their disagreement on the weight of a word, its root, the origin of its weak letter, or their disagreement on gender, or due to the multiplicity of Quranic readings or the multiplicity of tribal dialects. It also seeks to identify the locations of this multiplicity in these verses. The blessed one; To uncover the morphological forms contained in these verses that carry more than one meaning unless they appear in a clear and explicit context, this study examines the multiplicity of meanings within a single form, such as the form (faʿīl), which sometimes indicates exaggeration, and at other times indicates agency, passivity, permanence, stability, or infinitiveness. It also examines the forms (faʿīlah), (faʿūl), and (fuʿūl), which may have multiple meanings, just as (faʿīl) does. This study aims to demonstrate the importance of these blessed verses – as a text – in the linguistic lesson in general and the morphological lesson in particular, due to the many morphological issues they contain, and to rely on a descriptive-analytical approach.

Keywords: Morphological analysis, reasons for morphological analysis, places of multiplicity, disagreement, Qur'anic readings, fa'il.

التَّعدُّدُ في أوجُهِ التَّحليلِ الصَّرفيّ للآياتِ المُتعلِّقةِ بأهلِ البَيتِ (عليهِمُ السَّلامُ) أسبابُهُ ومَواضِعُهُ

الباحِثُ: مُحمَّد جَواد كاظِم العبادِيّ / كُلِّيَّة الآداب / جامِعة واسِط

أ. د. فليّح خضيّر شَنني البديريّ / كُلِّيَّة الآداب / جامِعة واسِط

std20232024.mburi@uowasit.edu.iq

الملخص

يَسعى هذا البَحثُ الّذي وسمتُهُ بـــ(التَّعدُّدُ في أوجُهِ التَّحليلِ الصَّرفيّ للآياتِ المُتعلِّقةِ بأهلِ البَيتِ -عليهِمُ السَّلامُ- أسبابُهُ ومَواضِعُهُ) إلى بَيانِ أسبابِ التَّعدُّدِ في أوجُهِ التَّحليلِ الصَّرفيّ الّتي جَعَلَتِ العُلماءَ يَختَلِفُونَ فِيما بينَهم، من مثلِ خِلافِهِم في وزنِ الكلمةِ أو أصلِها أو أصلِ حَرفِ العلّةِ فيها أو خِلافِهِم في التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، أو لِتَعدُّدِ القراءاتِ القرآنيّةِ أو تَعدُّدِ لُغاتِ القَبائِلِ، ويَسعى إلى الوُقوفِ على مَواضِعِ ذلك التَّعدُّدِ في هذهِ الآياتِ المُبارَكةِ؛ مِنْ أجلِ الكَشفِ عمّا تضمَّنَتْهُ هذه الآياتُ وشَمِلَتْهُ مِنْ صِيَغٍ صَرفيّةٍ تَحمِلُ أكثرَ مِنْ مَعنًى ما لَمْ ترِدْ في سِياقٍ واضِحٍ وصَريحٍ، ويَدرُسُ تَعدُّدَ المَعاني في الصِّيغةِ الواحِدَةِ من مثلِ صِيغة (فَعِيل) الّتي تَدلُّ على مَعنى المُبالغةِ أحيانًا، والفاعِليّةِ أو المَفعُوليّةِ أو الدَّوامِ والثُّبوتِ أو المَصدريّةِ في أحايينَ أُخرى، أو صيغةِ (فَعِيلة) أو (فَعُول) أو (فُعُول) الّتي قدْ تَتعدَّدُ مَعانِيها مثلما تعدَّدَتْ في صِيغةِ (فَعِيل)، وتَسعَى هذه الدِّراسةُ إلى بَيانِ أهمّيّةِ هذه الآياتِ المُبارَكةِ -بوصفِها مَتنًا- في الدَّرسِ اللُّغويّ بِشَكلٍ عامٍّ، والدَّرسِ الصَّرفيّ بِشَكلٍ خاصٍّ؛ لِما فيها مِنْ قضايا صَرفيّةٍ عدّةٍ، مُعتمِدًا في هذهِ الدِّراسةِ على المَنهَجِ الوَصفيّ التَّحليليّ.

الكلمات المفتاحية: التَّحليلُ الصَّرفيُّ، أسبابُ التَّحليلِ الصَّرفيّ، مَواضِعُ التَّعدُّدِ، الخِلافُ، القِراءاتُ القرآنيّةُ، فَعِيل

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

المُقدّمةُ: الحَمدُ لِلهِ الّذي علّمَ بِالقَلَمِ، علّمَ الإنسـانَ ما لمْ يعلَمْ، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ على النّبيّ الأكرمِ مُحمَّدٍ وعلى آلِهِ الطَّيّبِينَ الطّاهِرينَ أهلِ الجُودِ والكَرمِ، أمّا بَعدُ، فإنَّ مَسألةَ التَّعدُّدِ في أوجُهِ التَّحليلِ الصَّرفيّ تُعدُّ مِنَ المسائلِ المُهمّةِ والشّائعةِ في الدَّرسِ الصَّرفيّ، الّتي اهتمَّ بها أهلُ اللُّغةِ اهتِمامًا بالغًا؛ إذْ نَشَـأَ نتيجةَ اشـتِراكِ بعضِ الصِّيَغِ الصَّرفيَّةِ في أكثرَ مِن معنًى أو وظيفةٍ، أو نتيجةَ تَشـابُهِ الأوزانِ الّذي يُؤدّي إلى تعدُّدِ دَلالاتِ الكلمةِ أو يُؤدّي إلى الالتِباسِ في تَمييزِ الكلماتِ، نحو تَمييزِ المَصدَرِ عنِ الاسمِ، والصِّفَةِ المُشبَّهةِ عنِ اسمِ الفاعلِ وصِيَغِ المُبالغةِ، وقدْ يقعُ التَّعدُّدُ في مسائلَ صرفيّةٍ أُخرى، وتُعدُّ هذه الظّاهِرةُ ظاهِرةً لُغويّةً ذاتَ أهمّيّةٍ في الدَّرسِ الصَّرفيّ؛ إذْ تُظهِرُ لنا غِنى اللّغةِ العربيّةِ ومُرُونتَها وسَـعَتَها؛ لذا نَجدُ العُلماءَ قدْ وقفُوا كثيرًا على بَيانِ تلكَ الأسـبابِ الّتي جعلَتْهم يختلفونَ كثيرًا في تحديدِ أصلِ الكلماتِ، ووزنِها، وتأصِيلِها، وتَذكِيرِها وتَأنِيثِها، وغيرِ ذلك مِنَ المسائلِ الصَّرفيَّةِ، فَضلًا عنِ اهتِمامِهم بالمَواضِعِ الّتي قدْ تَتعدَّدُ فيها أوجُهُ التَّحليلِ الصَّرفيّ.

أوّلًا: التَّحلِيلُ الصَّـــرفيُّ: يُعدُّ التَّحليلُ الصَّـــرفيُّ مِن المُصـــطلحَاتِ الّتي ظهرَتْ حديثًا في الدَّرسِ اللّغويّ، وأوّلُ مَن أفردَ له بابًا في مُؤلّفاتِهِ؛ هو الأسـتاذُ الدّكتورُ فخرُ الدّينِ قباوة؛ إذْ أَسَّـسَ لَهُ وتَنَاوَلَهُ بالدَّرسِ في كتابِهِ (التَّحلِيلُ النَّحويُّ أُصُـولُهُ وأدلَّتُهُ)، إلّا أنّ ذلك لا يعني عدم وجودِه قديمًا في الدّرسِ الصَّرفيّ؛ إذ كانَتْ للعلماءِ الأقدمينَ تحليلاتٌ صرفيّةٌ كثيرةٌ سَنَقِفُ عليها في صفحاتِ هذا البَحثِ.

ويُعرَّفُ **التَّحلِيلُ الصَّرفيُّ** بأنّهُ "تَمييزُ العناصرِ اللَّفظيَّةِ في العبارةِ؛ لِدراستِها في إطارِ النّظمِ، وتحديدِ صِيَغِها وخصائِصِها، ووظائِفِها البنيويَّةِ، وتفسيرِ ما فيها مِن تَبَدُّلٍ في اللَّفظِ والصِّيغةِ والدَّلالةِ والوظيفةِ، مع بَيانِ ما تحتملُهُ مِن تَغيُّرٍ صـوتيٍّ في موقعِها الخاصّ مِنَ التَّركيبِ" [قباوة، 2002م، 120].

ويُستَشَفُّ مِنْ هذا المَفهُومِ أنَّ التَّحليلَ الصَّرفيَّ يُعنى بدراسةِ اللَّفظِ مِن حيثُ تَمييزُ صيغتِهِ الصَّرفيّةِ، وبَيانُ نَوعِها، وما حدثَ فيها مِن إعلالٍ أو إبدالٍ، وبَيانُ أصلِها ووَزنِها ومعناها واشتِقاقاتِها ووظيفتِها.

ثانيًا: أسبابُ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ: مِن أهمِّ أَسبابِ التَّعدُّدِ الّتي لَحَظَها الباحِثُ في الآياتِ المُتعلّقةِ بأهلِ البيتِ (عَليهِمُ السَّلامُ) ما يأتي:

1- تعدُّدُ القراءاتِ القرآنيّةِ:

تُعدُّ القراءاتُ القرآنيّةُ أحدَ أهمِّ أسـبابِ التعدُّدِ في أوجُهِ التَّحلِيلِ الصّـرفيّ؛ إذ إنّ الاختِلافَ فيها يُؤدّي إلى اختِلافٍ في بنيّةِ الكلمةِ، سواءٌ أكانَ ذلك على مُستوى الحركةِ أمِ على مُستوى الحرفِ بإبدالِه أو حذفِهِ أو تَخفيفِهِ أو تَضعِيفِهِ...، وهذا الاختِلافُ هو مَا سيجعلُ للكلمةِ أكثرَ مِن تحليلٍ.

ويعرّفُها أبو حيّانٍ الأندلسيُّ (ت 745 هـــ) بأنّها "عِلمٌ يُبحَثُ فيهِ عنْ كيفيّةِ النُّطقِ بألفاظِ القرآنِ" [الأندلسيّ، 1993م، 121/1]. ويُعرّفُها عبدُ الفتّاحِ القاضِـي (ت 1403 هـــ) بأنّها "عِلمٌ يُعرَفُ بِهِ كيفيّةُ النُّطقِ بالكلماتِ القرآنيّةِ، وطريقِ أدائِها اتّفاقًا واختِلافًا معَ عَزْوِ كلِّ وجهٍ لِناقِلِهِ" [القاضي، 2010، 12].

وممّا تعدّدَتْ فيه القراءةُ كَلِمَتا (أَيْمَان، يَصُدُّونَ).

أ- (أَيْمَان): هي مِن الألفاظِ الّتي تعدَّدَت فيها القراءةُ، ووردَت هذه في قولِهِ المُتعلّقِ بِالإمامِ عليّ (عليهِ السَّـلامُ) [الحَسـكانيّ، 1990م، 276/1]: "**سمح**وَإِن نَّكَثُوٓاْ **أَيۡمَٰنَهُم** مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ **سجى**" [التّوبة: 12] قرأَ ابنُ عامرٍ (إِيْمَانَ) بكسـرِ الهمزةِ، مصـدرٌ مِن آمَنَ يُؤْمِنُ إِيْمَانًا، وهذا يعني أنّهم لا يُعطونَ أمانًا بعدَ نكثِهم وطَعنِهم، أو أنْ لا إسلامَ لهم، وقرأَها سائرُ القرّاءِ بالفَتحِ، أي (أَيْمَانَ)، وهي جَمعُ يَمِينٍ، ويبدو أنّ هذا مُناسبٌ لِلنّكثِ، أي إنّهم لا أيمانَ لهم يفونَ بها [ابن مُجاهِد، 1400 هـــ، 312، وابن خالويه، 1401 هـــ، 174، والدّمياطيّ، 1998م، 302، والهَمَذانيّ، 2006م، 242/3 – 243، والحلبيّ، د.ت، 25/6 – 26]، ويُســتـدَلُّ على ذلـك بقولـه تعـالى: "**سمح**أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ **أَيۡمَٰنَهُمۡ سجى**" [التَّوبة:13]، وقالَ الزَّجّاجُ (ت 311 هـ): "وقولُه: (إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ): وتُقرَأ (لا إيمان لَهُمْ) فمَن قرأَ: (لا أيمَانَ لَهُمْ) بِالفَتحِ فقدْ وَصَـفَهم بِالنَّكثِ في العَهدِ، وهُوَ أَجْوَدُ القراءَتَينِ، ومَن قرأَ (لا إيمانَ لَهُمْ) فقدْ وَصَـفَهم بالرّدةِ، أي لا إسـلامَ لَهم، وَيجُوزُ أَنْ يكونَ

نَفَى عنهم الإيمانَ لِأنّهم لم يُؤمنوا، كما تقولُ: لا عِلمَ لِفُلانٍ، ويَجوزُ أنْ يكونَ لا أَيمانَ لَهُمْ إذا كنتُمْ أنتُمْ آمَنْتُموهُمْ، فَنَقَضتُموا هُمْ عَهدَكُم، فقدْ بَطَلَ الأمانُ الّذي أَعْطَيْتُمُوهُمْ، أي لا إيمانَ لَهُمْ: على (آمنتُ إيمانًا على المصدر)" [الزَّجّاج، 1988م، 435/2 – 436]

ب- (يَصِدُّونَ): اختلفَ القرّاءُ في حركةِ الصّادِ مِن كلمةِ (يَصِدُّونَ) الواردةِ في قولِهِ تعالى المُتعلّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) [القندوزيّ، 1422 هـ: 393/1] : سمحوَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ **يَصِدُّونَ**سجى [الزُّخرف: 57]، فقرأَها نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ وأبو بكرٍ عن عاصِمٍ وأبو جعفرٍ وخلف بِضَمّ الصّادِ، أي (يَصُدُّونَ وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وحمزةُ وحفصٌ عن عاصمٍ ويعقوبُ بكسرِ الصّادِ [ابن مُجاهِد، 1400 هـ، 587].

قالَ الزَّجّاجُ: "ويُقرَأُ (يَصُدُّونَ) -بِضَمّ الصّادِ- والكسرُ أكثرُ، ومعناهُما جميعًا يَضُجُّونَ ويجوزُ أنْ يكونَ مَعنَى المَضمُومةِ يُعرِضُونَ" [الزَّجّاج، 1988م، 416/4]، وقِيلَ: القراءةُ بالضَّمّ بِمَعنَى الصُّدُودِ، أي مِنْ أجلِ المَثَلِ هذا يَصُدُّونَ ويُعرِضُونَ عنِ الحقّ، وبالكَسرِ مِنَ الضَّجِيجِ، أيْ يَضجُّونَ. [الرّازيّ، 1420 هـ، 639/27]، وقِيلَ: إنَّ القراءةَ بِضَمّ الصّادِ مِنَ الصُّدودِ، أي بِمَعنَى الإعراضِ، وحُذِفَ المُعرَضُ عنْهُ؛ لِظُهُورِهِ مِنَ المَقامِ، وهُوَ القرآنُ الكريمُ، أوْ إنَّ قِراءةَ الضَّمّ لُغةٌ في مُضارعِ الفعلِ (صَدَّ) بِمَعنَى (ضَجَّ)، وإنَّ القراءةَ بالكَسرِ تعني الصَّدَّ، أي الضَّجيجُ والصَّخَبُ، والمَعنَى إذا قُريشٌ يَضجُّونَ ويَصخَبُونَ [ابن عاشور، 1984م، 238/25].

2- تَعدُّدُ لُغاتِ القَبائلِ العربيّةِ:

تُعدُّ لغاتُ القبائلِ العربيّةِ أحد أهمّ أسبابِ التّعدُدِ في أوجُهِ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ، وكثيرًا ما يُؤدّي الاختِلافُ بينَ اللّغاتِ إلى تَعدُّدٍ في الدّلالاتِ، ومِن أمثلةِ ذلك لفظةُ (رضوان) الواردةُ في قولِهِ تَعالى المُتعلّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليهِ السّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 151/1]: "سمحقُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ وَ**رِضۡوَٰنٞ** مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِسجى" [آل عمران: 15]

قالَ ابنُ خالوَيهِ (ت 370 هـ): "قولُه تعالى: (وَرِضْوانٌ...) يُقرَأُ بِكَسرِ الرَّاءِ وضَمِّها، فالحُجّةُ لِمَن كَسَرَها: أنّهُ مَصدَرٌ، والأصلُ فِيهِ رَضِيتُ رِضًى، ثُمَّ زِيدَتِ الألفُ والنُّونُ، فَرُدَّتِ اليَاءُ إلى أصلِها، كما كان الأصلُ في (كُفرَان): كُفرًا، ولِمَنْ ضَمَّ حُجّتانِ: إحداهُما: أنّه فَرَّقَ بينَ الاسمِ والمَصدَرِ، والثّانيةُ أنّ الضَّمَّ في المَصادرِ مَعَ زيادةِ الألفِ والنُّونِ أكثرُ وأشهرُ كقولِهِ: "سمحفَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦسجى" [الأنبياء: 94] و "سمحٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖسجى" [الرّحمن: 5]

فإنْ قِيلَ: فإنّ مَن قَرَأَ بِالضَّمّ هاهنا قَرَأَ بِالكَسرِ في قولِهِ: "سمحمَنِ ٱتَّبَعَ **رِضۡوَٰنَهُۥ**سجى" [المائدة: 16] فَقُلْ: إنّما أَتَى بِاللُّغتَينِ لِيُعلِمَكَ جَوازَهُما" [ابن خالويه، 1401م، 106، وابن زنجلة، 1997م، 157].

إذَنْ، فالرّضوانُ فِيهِ لُغتان: الأُولى بِضَمّ الرّاءِ (رُضْوَان) وهي لُغةُ تميم، وأمّا الكسرُ (رِضْوَان) فهي لغةُ الحجاز وبِها قرأَ عامّةُ القرّاءِ، إلّا أبا بكر عن عاصم، فإنّه قرأَها بِالضَّمّ على لُغةِ تميم. [الفرّاء، 1435 هـ، 47، والفارسيّ، 1993م، 3/ 22 – 23، والنّيسابوريّ، 1981م، 161 – 162، والدّانيّ، 2015م، 308، والحَلبيّ، د.ت، 68/3].

نَلحَظُ أنّ اختِلافَ لُغاتِ القبائلِ العربيّةِ أدّى إلى تَعدُّدِ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ لكلمةِ (رضوان)، وهذا ممّا يجعلُ اختِلافَ اللُّغاتِ سببًا مِنْ أسبابِ تعدُّدِ أوجُهِ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ.

3- الخلافُ في أصل حرفِ العلّةِ:

يُعدُّ الخلافُ في أصلِ حرفِ العلّةِ سببًا مِن أسبابِ التّعدُّدِ في أوجه التَّحليلِ الصّرفيّ، وممّا تعدَّدَتِ الأوجُهُ في تحلِيلِه الصّرفيّ (يَتَمَطَّى، ووَزِيْرًا).

أ- (يَتَمَطَّى): اختلَفَ العلماءُ في أصـــلِ ألفِ (يَتَمَطَّى) الواردة في قولِهِ تعالى المُتعلّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليه السَّـــلامُ) [الحســـكانيّ، 1990م، 2/ 391 – 392]: "**سمحثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰسجى**" [القيامة: 33] أهي مُنقلِبةٌ عن واوٍ، أمْ هي مُنقلِبةٌ عن طاءٍ، والخلافُ في هذه المسألةِ على قولَين:

الأوّلُ: يرى أصحابُ هذا الرّأيِ أنّ (يَتَمَطَّى) مأخوذةٌ مِنَ (المَطَا)، قالَ الخليلُ (ت 175 هـــ): "مُطِيَ في الشَّمْسِ: مُدَّ، وكلُّ شَيءٍ مَدَدْتَهُ فقدْ مَطَوتَهُ، ومنه: المَطوُ في السَّير، ومنه يُقالُ: يَتَمَطَّى، إنّما هو تمديدُ جَسَدِهِ. والمُطَيطاءُ: التَّبَخْتُرُ، ومنه قولُهُ تَعالى: "**سمحثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰسجى**"، أي: يَتَبَخترُ" (الخليل، د.ت، 463/7)، وذهبَ الزّجّاجُ إلى ما ذهبَ إليهِ الخليلُ، فهو يرى أنّها مِن (المَطَا) وهو الظَّهر، ويَتَمطَّى يَتَبختَرُ [الزَّجّاج، 1988م، 254/5]

وقالَ ابنُ فارسٍ (ت 395 هـــ): "المِيمُ والطَّاءُ والحرفُ المُعتَلُّ أصلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على مَدٍّ في الشَيءِ وامتِدادٍ، ومَطَوْتُ بِالقومِ أَمْطُو مَطْوًا: مَدَدْتُ بهم فِي السَّيرِ" [ابن فارس، 1979م، 331/5]، وأنشدَ قولَ امرئ القيس: [الطَّويل]

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ [امرؤ القيس، د.ت، 93]

والمَطِيَّةُ مِنْ ذلك القياسِ، وَيُقالُ بَل سُمِّيَتْ لِأَنَّهُ يُرْكَبُ مَطَاهَا، أَيْ ظَهْرُهَا. وَسُمِّيَ الظَّهْرُ المَطَا لِلِامتِدادِ الَذي فِيهِ [ابن فارس، 1979م، 332/5].

الثّاني: ويرى أتباعُ هذا المَذهَبِ أنّ الأصل في (يَتَمَطَّى) هو (يَتَمَطَّطُ)، أي أنّ الألفَ مُنقلِبةٌ عن طاء، قالَ ابنُ دُريد (ت 321 هـ): "مَطَّ الشَّيءَ يَمُطُّهُ مَطًّا إذا مَدَّهُ، ومِنه قولُهم: مَطَّ الرّجلُ حَاجِبَيهِ وَخَدَّهُ إذا تَكَبَّرَ، وكذلك مَطَّ أَصَابِعَه إذا مَدَّها وخَاطَبَ بِها، وأحسبُ أَنَّ التَّمَطِّيَ مِن هذا، وَكَأَنَّ أَصلَه التَّمَطُّطُ فَقَالُوا التَّمَطِّي كما قَالُوا تَقَضّي البَازِي وَمَا أشبَهَهُ" [ابن دُريد، 1987م، 151/1]، وقالَ مكّي (ت 437 هـــ): "وَأَصلُه يَتَمَطَّطُ مِن الْمُطَيْطَاءِ، ولكن أبدلُوا مِنَ الطَّاءِ الثَّانِيةِ يَاءً، وَقُلِبَتْ ألفًا؛ لِتحرُّكِها وانفِتاحِ مَا قبلَها، والتَّمَطُّطُ التَّمَدُّدُ" [مكّي، 1984م، 779/2].

ب- (وَزِير): وتعدُّ هذه المسألةُ –مسألةُ الاختِلافِ في أصلِ حرف العلّةِ الواو- في كلمةِ (وَزِيْر) الواردةِ في قولِه تعالى المُتعلّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليه السَّـــلامُ) [الحســـكانيّ، 1990م، 478/1]: "**سمحوَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِيسجى**" [طه:29] مِن المســـائلِ الصَّـرفيّةِ الّتي اختَلفَ فيها العلماءُ؛ إذ ذهبَ بعضُـهم إلى أنّ الواوَ فيها أصـليّةٌ، أي أنّها مِن (وزر)، وذهبَ آخرونَ إلى أنّها مُنقلِبةٌ عن همزةٍ، أي أنّها من (أزر)، وبيانُ ذلك الخلافِ في الأقوال الآتية:

القولُ الأوّلُ: إنّها أصليّةٌ مأخوذةٌ مِن (الوِزْر)، أي بمعنى الثِّقلِ، وفي هذا المعنى قالَ ثعلب (ت 291 هـــ): "الوِزْرُ كلُّ ما احتَمَلَ الرّجلُ على ظَهرِهِ، وإنّما سُمِّيَ الوَزِيرُ وَزِيرًا لأنّهُ يَحمِلُ أَثقالَ صاحِبِه" [ثعلب، 1960م، 225 – 226]، وهناك مَن يُقرُّ بأصليّتِها مِن الواوِ، لكن لا يرى أنّها مِن (الوِزْر)، بلْ يراها مِن (الوَزَر)، أي بِمَعنَى المَلجأِ أو الجَبَلِ، وممّن ذهبَ إلى هذا أبو جعفرٍ النّحّاس (ت 338 هـــ) بقولِهِ: "إنّما هو مُشـتقٌّ مِن الوَزَرِ، وهو الجبلُ" [النَّحّاسّ، 1985م، 38/3] لأنّ الجَبلَ ممّا يَلتجِئُ إليهِ الإنسـانُ لِينجوَ مِن الهلاكِ، وكذا الحالُ معَ الوزيرِ، إذْ يُلتَجأُ إليهِ في الأمورِ ويُعتَصَمُ برأيِهِ [البيضاويّ، 1418هـ، 26/4، وابن منظور، 1414ه، 283/5 وزر].

القولُ الثّاني: إنّها مُنقلِبةٌ عنْ همزٍ، أي أنّها مُشتقّةٌ مِن (الأَزْر) والمُؤازَرةُ المُعاوَنةُ، ونُقِلَ عَنِ الأصمعيّ (ت 216 هـ) أنّه قال: "وكانَ القِياسُ أَزِيْرًا، فَقُلِبَتِ الهمزةُ إلى الواوِ، وَوَجْهُ قَلبِها أنّ فَعِيلًا جاءَ في مَعنى مُفَاعِل مَجيئًا صَـالِحًا، كقولهم: عَشِير وَجَلِيس وَقَعِيد وخَلِيل وَصَـدِيق وَنَدِيم، فلمَّا قُلِبَتْ في أخيه قُلِبَت فيه، وحَمْلُ الشَّـيءِ على نظيرِهِ ليسَ بعزيزٍ، ونظرًا إلى يُوَازِرُ وأخواتِه، وإلى المُوَازَرَةِ" [الزّمخشريّ، 1998م، 61/3].

ولعلّ الّذي دفعَ الأصمعيَّ إلى اختِيارِ هذا الوجهِ؛ لمجيءِ (الوَزير) في سياقِ (الأَزْر)، كما نَلحَظُ ذلك في الآيةِ الّتي جاءَت بعدَها، وهي قولُه تعالى: "**سمحٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِيسجى**" [طه: 31].

ويرى الباحِثُ أنَّ ما ذهبَ إليهِ أصحابُ القَولِ الأوّلِ هُوَ الأرجَحُ والأقربُ لِلصَّوابِ؛ لِدلالةِ الوزير على الّذي يتحمّلُ الأعباءَ والأثقالَ، وهذا مُناسِبٌ لِسِياقِ الآيةِ؛ لأنّ في الآيةِ دُعاءً دَعاهُ النّبيُّ مُوسى (عليه السّلامُ) يطلُبُ فِيهِ أنْ يُجعَلَ له وَزِيرٌ مِن أهلِهِ؛ لِكَي يُعِينَهُ ويُساعِدَهُ ويَحمِلُ أعباءَ الرّسالةِ وأثقالَها.

4- الخِلافُ في أصلِ الكلمةِ:

كثيرًا ما كانَ يَختَلِفُ أهلُ اللُّغةِ في الجَذرِ اللُّغويِّ لِبَعضِ الكلماتِ؛ إذْ أدّى ذلك إلى تعدُّدِ تَحلِيلِهم الصَّرفيِّ لها، وهذا الاختِلافُ قدْ يُعطِي لِلكلمةِ أكثرَ مِن وزنٍ؛ نتيجةَ لِتَعدُّدِ الأصلِ الاشتِقاقيِّ لِلكلمةِ، وفي حِينٍ آخرَ يَبقى الوَزنُ على حالِهِ دونَ أنْ يَتغيّرَ، وممّا اختَلَفَ العُلماءُ في أصلِهِ الاشتقاقيِّ هُوَ الآتي:

أ- (البَرِيَّة): اختَلَفَ العُلماءُ في أصلِ البَريَّةِ في قولِه تعالى المُتعلِّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليهِ السّلامُ) [الطّبريّ، 2001م، 556/24]: "**سمحإِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِسجى**" [البَيّنة: 7]، وهم على مَذهبَينِ:

الأوّلُ: إنّها على وزنِ فَعِيلَة مِن (بَرَأَ)، قال ابنُ فارسٍ (ت 395 هـ): "بَرَأ اللهُ الخلقَ يَبرَؤُهم بَرْءًا" [ابن فارس، 1979م، 236/1: (ذرأ)، وابن منظور، 1414 هـ، 31/1: (ذرأ)]، ومِنه قولُه تعالى: "**سمحفَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ سجى**" [البقرة: 54]

وعلى هذا المَذهَبِ أكثرُ العُلماءِ، وممّا يُعضِّدُ هذا المَذهبَ سؤالُ سيبويهِ لِيُونسَ، إذْ قالَ: "سألْتُ يونسَ عنْ بَرِيَّة، فقال: هي مِنْ بَرَأت، وتحقيرُها بالهَمزِ" [سيبويه، 1988م، 561/3:]، ونُقِلَ عن أبي عبيدة (ت 209 هـ) أنّ العربَ تركَتِ الهمزَ في مواضعَ أربعةٍ؛ لِكثرةِ الاستِعمالِ، وهي: الخابية والبريّة والنّبيّ والذّرّيّة [السّيوطيّ، 1998م، 252/2].

الثّاني: إنّها على (فَعيلة) أيضًا، إلّا أنّها مأخوذةٌ مِن البَرى، أي التُّراب، قال الفرّاءُ (ت 207 هـ): "البريّةُ غيرُ مَهموزٍ، إلّا أنّ بعضَ أهلِ الحجازِ هَمَزَها كأنّه أخذَها مِن قولِ اللهِ (جَلّ وعزّ) بَرَأَكُمْ، وبَرَأَ الخَلْقَ، ومَن لم يهمزْها فقدْ تكونُ مِن هذا المَعنى، ثُمّ اجتمَعُوا على تَرْكِ هَمزِها كما اجتمعُوا على: يَرَى وتَرَى ونَرَى، وإنْ أُخِذَت مِن البَرى كانَتْ غيرَ مهموزةٍ" [الفَرّاء، 1983م، 282/3]، ويُفهَمُ مِن قَولِ الفرّاءِ أنّهُ يذهبُ إلى جوازِ الاشتقاقِ مِن البَرءِ والبَرى [سطّام، 2021م، 174]، إلّا أنّ الزّجاجَ ردَّ على مَن يرى جوازَ اشتقاقِ (بريّة) مِن (البَرى)، فقال –ناقلًا- دونَ نسبةٍ: "وقالَ بعضُهم: جائزٌ أنْ يكونَ اشتِقاقُها مِن البرى وهو التّرابُ، ولوْ كانَ كذلك لما قَرؤُوا البريئةَ بالهمزِ، والكلامُ برأَ اللهُ الخلقَ يبرؤُهم، ولم يحكِ أحدٌ بَرَاهُم يَبرِيهِم، فيكون اشتقاقُهُ مِن البَرى وهو التّرابُ" [الزَّجّاج، 1988م، 360/5].

ويرى الباحثُ أنّ الأرجحَ هو اشتِقاقُها مِنَ المَهمُوزِ؛ لِوجودِ معناها في كلامِ العربِ بِمَعنى الخَلْقِ، ومِن ذلك ما جاءَ في قولِه تعالى: "**سمحفَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ سجى**" [البقرة: 54]، أي تُوبُوا إلى خالِقِكم، والبارِئُ قريبٌ مَعناهُ مِنَ الخالِقِ والمُوجِدِ [الطّباطبائيّ، د.ت، 189/1].

ب- (الشَّيْطَان):

تُعدُّ مسألةُ الخِلافِ في أصلِ (الشَّيْطَان) في قولِه تعالى المُتعلِّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليهِ السّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 94/1 – 95]: "**سمحوَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَسجى**" [البقرة:14] مِنَ المَسائلِ الصَّرفيّةِ الّتي أولاها العلماءُ اهتِمامًا؛ مِنْ أجلِ مَعرفةِ جَذرِها اللُّغويِّ، إذ اختلفُوا فيه، وكانُوا على مَذهبَينِ:

الأوّلُ: ذهبَ فريقٌ مِنَ العُلماءِ إلى أنَّ الشَّيطانَ (فَيعَالٌ)، وهو مُشتَقٌّ مِن (شَطَنَ يَشْطُنُ)، أي بَعُدَ عنْ رحمةِ اللهِ، فالنّون فيه أصليّةٌ، ويُقال: شَيْطَنَ الرَّجلُ، وتَشَيْطَنَ، إذا صارَ كالشَّيطانِ بأفعالِه، ويُنسَبُ هذا الرَّأيُ إلى الخليل [الخَليل، د.ت، 237/6 (شطن)، والأخفش، 1990م، 14/1، والمُبرّد، 1979م، 13/4، والرّازيّ، د.ت، 294/1 – 295، والفارسيّ، 1993م، 2/ 22 – 23، والأندلسيّ،

1993م، 193/1، وابن منظور، 1414 هـــ، 238/13 (شـطن)، والحَلبيّ، د.ت، 10/1، الزَّبيديّ، 1987م، 93، صـافي، 1995م، (56/1)، وابن عاشور، 1984م، 209/1)].

وأنشدُوا قولَ النّابغةِ الذّبيانيّ: [الوافر]

نَأَتْ بِسعادَ عنكَ نَوًى شَطُونُ فَبَانَتْ والفُؤَادُ بِها رَهِينُ [الذّبيانيّ، د.ت، 218]

وأنشدَ آخرُ: [الخفيف]

أيُّما شاطِنٌ عَصاهُ عكاهُ ثُمَّ يُرمى في السِّجنِ والأغلالِ [ابن أبي الصّلت، 1998م، 106]

وأيّدَ ابنُ جنّيّ (ت 392 هـ) هذا الرَّأيَ، وردَّ على مَن يشتقُّه مِن غيرِه لذاتِ المَعنَى الّذي يدلُّ عليهِ الشّيطانُ، فقالَ: "وقدْ قالُوا: تشيْطَنَ الرَّجلُ وتشيَّطَ بمعنًى واحدٍ، فينبغي أنْ يكونا لغتَينِ، ولا يجوزُ أنْ تجعلَ تَشَيْطَنَ تَفَعْلَنَ؛ لأنَّهُ ليسَ في الكلامَ تَفَعْلَنَ، وتَشَيْطَنَ أقوى مِن تَشَيَّطَ؛ لقولهم: شاطِن وشَطْن، وأرض شَطُون، وهذا كلُّه من البُعْد..." [ابن جنّيّ، 1954م، 109/1]

الثّاني: ذهبَ آخرونَ إلى أنّه مُشتقٌّ مِن (شَاطَ يَشِيطُ)، أي بمعنى هَلَكَ واحترَقَ، نحو: هَيْمَان وغَيْمَان. [السّيرافيّ، 2008م، 168/5، وابن جنّيّ، 1954م، 109/1، وابن منظور، 1414هـ، 337/7 (شيط)، 238/13 (شطن)].

قال أبو حيّان الأندلسيّ: "ووزنُه عندهم (فَعْلَان)، ونونُه زائدةٌ مِن شاطَ يَشيطُ إذا هلكَ" (الأندلسيّ، 1993م، 103/1، والأصفهانيّ، 1999م، 103/1، وابن عاشور، 1984م، 290/1)]، وأنشدَ قولَ الشّاعرِ الأعشى: [البسيط]

قَدْ نَخضِبُ العِيرَ فِي مَكنونِ فائِلِهِ وقدْ يَشيطُ على أرماحِنا البَطلُ [الأعشى، د.ت، 63]

وخُلاصةُ الرّأيينِ أنّ الشَّيطانَ فيهِ قولانِ: أوّلُهما أنْ يكونَ فَيعَالًا مِن شطَنَ، الّذي بِمَعنَى بَعُدَ؛ وإنّما سُمِّيَ الشَّيطانُ شيطانًا لأنّه بَعُدَ عنْ رحمةِ اللهِ أو بَعُدَ مِنَ الخيرِ، وثانيهما أنْ يكونَ فَعْلَانًا مِن شـــاطَ، أي احترقَ أو هَلَكَ. [ابن الأنباريّ، 1992م، 56/1، والأنباريّ، 1980م، 173/1، والبديريّ، 2020م، 134]

وأرى أنَّ الأوّلَ هو الأرجحُ؛ لوجودِ مُناسبةٍ معنويّةٍ بينَ الشَّيطانِ واشتِقاقِهِ، كما في قولِهِ تَعالى: "سمحإِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَسجى" [المائدة: 91]، فدلالةُ العداوةِ والبَغضاءِ والصَّدِّ عنْ ذكرِ اللهِ والصّلاةِ؛ كُلّها تُشيرُ إلى البُعدِ، وأشارَ إلى ذلك الشّيخُ مُحسِن قراءتي؛ إذْ إنَّ الخمرَ والمَيسِرَ يُسبّبانِ العداوةَ والبغضاءَ والأضرارَ الاجتِماعيّةَ، وقدْ كشفَتِ الإحصاءاتُ عنْ ذلك، وكذلك الشَّيطانُ يريدُ صدَّنا عن ذكرِ اللهِ وعن الصّلاةِ؛ إذْ يؤدّي صدُّهُ إلى الغَفلةِ والبُعدِ [قراءتي، 2014م، 344/2 – 345].

ج- (ذُرِّيَّة): مِنَ الكلماتِ الّتي اختُلِفَ في أصـــلِها الاشـــتِقاقيّ، هي كلمةُ (ذُرّيَّة) في قولِهِ تعالى المُتعلِّق بأهلِ البيتِ (عليهمُ السّـــلامُ) [القندوزيّ، 1422 هـ، 290/1]: "سمحوَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَسجى" [البقرة: 124]، إذْ تعدَّدَتِ أقوالُ العلماءِ فيها، وكثُرتِ تَحلِيلاتُهم، حتّى بلغَ الخلافُ بينَهم أربعةَ أوجُهٍ:

الوجهُ الأوّلُ: يذهبُ أصحابُ هذا الرَّأيِ إلى أنَّ (ذُرّيَّة) مُشتقَّةٌ مِن (ذَرَأَ)، والذَّرْءُ هو الخَلْقُ، وذَرَأَ اللهُ الخلقَ يَذْرَؤُهم ذَرْءًا، أي خَلَقَهُم، وهذا ما ذهبَ إليهِ ثَعلبُ (ت 291 هـــ) [ثعلب، 1960م، 177/1، وابن منظور، 1414هـــ، 79/1 (ذرأ)]، حيثُ قالَ ثعلبُ: "ذُرِّيَّةُ وذِرِّيَّةُ جميعًا مِنْ ذَرَأَ اللهُ الخَلقَ يَذرؤُهُمْ ذَرْءًا، وكانَ يَنبغي أنْ يكونَ مَهموزًا" [ثعلب، 1960م، 177/1]، فهُوَ أرادَ أنَّ الأصـــلَ كانَ ينبغي أنْ يكونَ بالهمز، أي (ذُرّيئة)، ولكنّ اللّامَ خُفِّفَتْ فَصـــارَتْ ياءً، ثُمَّ أُدغِمَتْ فيها الياءُ الأُولى. [العزّاويّ، 2007م، 160]، ومِن ذلك قولُه تَعالى: "سمحجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗا يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚسجى" [الشُّورَى: 11]، قالَ أبو إسحاقَ الزّجّاجُ: "وقولُـهُ: (يـذرَؤُكم فيـهِ) أي يُكثِّرُكم بجَعْلِـهِ مِنكم ومِنَ الأنعـامِ أزواجًـا" [الزَّجّـاجّ، 1983م، 395/4، والأزهريّ، 2001م، 3/15، (ذرأ)].

وأمّا مِن حيثُ وزنُها، فهي (فُعِّيْلَة)، أي أنَّ أصلَها (ذُرِّيْئَة) كـــ (مُرِّيقَة)، فَخُفِّفَتِ الهمزةُ بِقلبِها ياءً، كما فُعِل في همزة (خَطِيئَة) و(النَّسِيء)، ثُمَّ أُدغِمَتِ الياءُ الأُولى في الثّانيةِ، فصارَت (ذُرِّيَّة). [ابن جنّيّ، 1994م، 156/1، وابن منظور، 1414 هـــ، 80/1 (ذرأ)، والحَلبيّ، د.ت، 102/2، وابن عادل، 1998م، 454/2)].

وذكرَ ابنُ الأنباريّ (ت 328 هـــ) وزنًا آخرَ لها، وهو (فُعُولَة) على أنَّ أصلَها (ذُرُوْءَة)، إلّا أنّ الهمزةَ أُبدِلَت ياءً، فصارت (ذُرُوْيَة)، فلمّا التقى الواوُ والياءُ والأوّلُ منهما ساكنٌ؛ قُلِبَ الواوُ ياءً، ثُمَّ أُدغِمَت الياءُ الأولى في الثّانيةِ، وكُسِرَتِ الرّاءُ لمُجانسةِ الياءِ [ابن الأنباريّ، 1992م، 115/2، والواحديّ، 1430 هـــ، 294/3، والصُّحاريّ، 1999م، 103/3 – 104، والفارضيّ، 2018م، 392/4].

الوجهُ الثّاني: ويذهبُ أصحابُهُ إلى أنّها مُشتقَّةٌ مِن (ذَرَّ) أي نَثَرَ أو نَشَرَ، ويُنسَبُ هذا الرَّأيُ إلى الخليلِ، حيثُ قالَ: "والذُّرِّيَّةُ فُعْلِيَّة مِن ذَرَرْت؛ لأنّ اللهَ ذَرَّهم في الأرضِ فَنَثَرَهُم فيها" [الخَليل، د.ت، 175/8 (ذرّ)، وابن عبّاد، 1994م، 55/10، والزَّبيديّ، 1972م، 367/11 (ذرر)].

ولها أربعةُ أوزانٍ مُحتمَلةٍ، فالأوّلُ (فُعْلِيّة)، وأمّا الثّاني فهو (فُعِّيْلَة)، أي أنّها كانَتْ (ذُرِّيرَة) كـ (مُرِّيْقَة)، فَقُلِبَت الرّاءُ الأخيرةُ ياءً؛ بسببِ توالي الأمثالِ: كما قُلِبَت راءُ (تسرَّرْتُ) ياءً، ثُمَّ أُدغِمَتِ الياءَ الأُولى في الثّانيةِ [ابن جنّيّ، 1994م، 253/1، والحَلبيّ، د.ت، 102/2]، وأمّا الثّالثُ فيحتملُ أنْ يكونَ (فُعُولَة) كـــ (قُدُّوس)، إذ يُفهَم مِن هذا أنّ الأصـــلَ فيها (ذُرُّوْرَة)، فَقُلِبَتِ الرّاءُ الثّانيةُ ياءً؛ لاجتِماعِ أكثرِ مِن راءٍ، فصـــارَتْ (ذُرُّوْيَة)، فاجتمعَ الواوُ والياءُ، والأوّلُ مِنهما ســـاكنٌ، فقُلِبَ ياءً، ثُمَّ أُدغِمَتْ في الّتي تليها [الحَلبيّ، د.ت، 102/2، وابن عادل، 1998م، 454/2]، وأمّا الرّابعُ فهو (فُعْلُوْلَة)، أي أنّ الأصـــلَ (ذُرُّوْرَة)، فَفُعِلَ بها ما فُعِلَ في الّتي قبلها [ابن جنّيّ: 254/1، والأندلسيّ، 1993م، 543/1، والحَلبيّ، د.ت، 102/2، وابن عادل، 1998م، 454/2].

الوجهُ الثّالثُ: يرى أصحابُه أنّه مُشتقٌّ مِن (ذَرَا يَذْرُو)، ومِنهُ ذَرَتْهُ الرِّيحُ تذرُوهُ ذَرْوًا، أي فرَّقَتْهُ، وكأنّ الذُّرِّيَّةَ سُمِّيَتْ بذلك؛ لِتفرُّقِها وانتِشـعابِها عن الأصـلِ [الفارسـيّ، د.ت، 499، والهرويّ، 2018م، 305، وسـطّام، 2021م، 213، ومجمع البحوث الإسـلاميّة بالأزهر، 1973م - 1993م، 878/5].

وفي هذا الوجهِ يُحتمَلُ لِكلمةِ (ذُرِّيَّة) وزنانِ، هما:

الأوّلُ: يُحتَملُ أنْ تكونَ على وزنِ (فُعُوْلَة)، وفي تحليلِها قالَ السَّـمينُ الحلبيُّ: "والأصـلُ: ذُرُّوْوَة فاجتمعَ واوانِ: الأُولى زائدةٌ للمدِّ، والثّانيةُ لامُ الكلمةِ، فَقُلِبَتْ لامُ الكلمةِ ياءً تخفيفًا، فصـارَ اللّفظُ ذُرُّوْيَة، فاجتمعَتْ ياءٌ وَواوٌ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسَّكونِ، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ في الياءِ الّتي هي منقلبةٌ مِن لامِ الكلمةِ، وكُسِـرَ ما قبل الياءَ وهي الرّاءُ لِلتجانُسِ" [الحَلبيّ، د.ت، 101/2، وابن جنّيّ، 1994م، 158/1، وابن عادل، 1998م، 453/2].

الثّاني: يُحتَملُ أنْ تكونَ على وزنِ (فُعِّيْلَة)، والأصلُ فيها (ذُرِّيْوَة)، فلمّا اجتمعَتِ الواوُ والياءُ، وسبقت إحداهما بالسّكونِ؛ قُلِبَت الواوُ ياءً، ثُمَّ أُدغِمَتِ الياءُ فيها، فصارَت (ذُرِّيَّة) [الحلبيّ، د.ت، 101/2، وابن عادل، 1998م، 453/2 – 454].

الوجهُ الرّابعُ: ويذهبُ أصحابُه إلى أنّها مُشتقّة مِن (ذَرَيْت)، ويحتملُ عندهم أنْ يكونَ وزنُها (فُعُوْلَة)، أيْ أنّ الأصلَ (ذُرُّوْيَة)، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً، ثُمَّ أُدغِمَت الياءُ في الياءِ، بعدَ كســرِ الرّاءِ؛ للتّجانُسِ، ويحتملُ أنْ تكونَ (فُعِّيْلَة)، أي= أنْ يكونَ أصـــلُها (ذُرِّيْيَة)، فأُدْغِمَتِ الياءُ الأُولى في الّتي تليها، فصارَت (ذُرِّيَّة) [الحَلبيّ، د.ت، 101/2، وابن عادل، 1998م، 454/2].

ويَرى الباحِثُ أنَّ الرَّأيَ الأوّلَ هُو الأقربُ إلى الصَّوابِ، أيْ أنّ الذُّرِّيَّةَ مُشتقَّةٌ مِنَ (الذَّرْء) الّذي يَعني الخَلقَ؛ لِوُجودِ تَناسُبٍ مَعنويٍّ بينَ مَعنَى الذَّرْءِ وبَينَ مَعنَى الذُّرِّيَّةِ الّتي تعني النَّسلَ، أو الأولادَ أو الآباءَ، وهذا ما أشارَ إليهِ البغويُّ (ت 516 هـــ) في معالمِ التَّنزيلِ قائلًا: "ويُســمَّى الأولادُ والآباءُ ذُرِّيَّةً، فالأبناءُ ذُرِّيَّةٌ لأنّهُ ذَرَأَهُمْ، والآباءُ ذُرِّيَّةٌ لأنَّهُ ذَرَأَ الأبناءَ مِنهم" [البغويّ، 1989م، 29/2، والحازميّ، 1428 هـ، 20].

5- الخلافُ في تأصيلِ الكلمةِ:

ونَعني بِالخِلافِ في تأصِيلِ الكلمةِ؛ هو أنَّ بعضَ الكلماتِ قدِ اختَلَفَ أهلُ اللُّغةِ في إثباتِ عربيّتِها وأعجميّتِها؛ وهذا الأمرُ الّذي دَفَعَ إلى تعدُّدِ الأوجُهِ في تَحلِيلِ هذه الكلماتِ صـــرفيًّا، وممّا اختُلِفَ فِيهِ الألفاظُ الآتيةُ: (آدَم، نُوْح، عِمْرَان) الّتي وَردَتْ في قولِهِ تعالى المُتعلّقِ بأهلِ البيتِ (عليهِمُ السّـلامُ) [الحسـكانيّ، 1990م، 1/152-153]: "**سمح**إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡـطَفَىٰٓ **ءَادَمَ وَنُوحٗا** وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ **عِمۡرَٰنَ** عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ **سجى**" [آل عمران: 33].

أ- آدَم: يذهبُ جمهورُ أهلِ اللّغةِ إلى أنّه عربيٌّ مَأخوذٌ مِن أَديمِ الأرضِ، ودليلُهم على ذلك ما رُوِيَ عنِ النّبيّ محمّدٍ (صـــلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ): "إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خَلَقَ آدَمَ مِن قَبضـــةٍ قَبَضَـــها مِن جميعِ الأرضِ، فجاءَ بَنُو آدَمَ على قَدْرِ الأرضِ، جاءَ مِنهمُ الأبيضُ والأحمرُ والأسودُ وبينَ ذلك، والخبيثُ، والطَّيِّبُ والسَّهلُ، والحَزْنُ وبينَ ذلك" [ابن حنبل، 2001م، 32/353، ح 19582].

ويرى الخليلُ أنّه مأخوذٌ مِن (أَدَمَةِ الأرضِ)، أي وجهُها، وسُمّيَ آدمُ بهذا الاسمِ؛ لأنّه خُلِقَ مِن أَدَمَةِ الأرضِ [الخليل، د.ت، 8/88 (أدم)]، وذهبَ إلى هذا الرَّأيِ أبو جعفرٍ النَّحّاسُ (ت 338 هـ) [النَّحّاس، 1985م، 1/368]، ونقلَ النّحّاسُ قولًا لأحمدَ بن يحيى ثعلب، الّذي يُخطِّئُ مَن قالَ سُمِّيَ آدمُ مِن أديمِ الأرضِ؛ لأنّه يرى وجوبَ صرفِهِ؛ لأنّه فَاعَلَ مثلُ: طَابَق، ولكنّه مُشتقٌّ مِن شيئَينِ، أحدُهما أنْ يكونَ مِن: أدمْتُ فلانًا بنفسٍ، أي خلطتُهُ، أي أنّ آدمَ خُلِقَ مِن أخلاطٍ [النَّحَّاس، 1985م، 1/152]، ثُمّ يردُّ النّحّاسُ على أحمد بن يحيى، بقوله: "الّذي أنكرَهُ أحمدُ بنُ يحيى قولُ أكثرِ النّحويّينَ، وقدْ يجوزُ أنْ يكونَ آدَمُ أَفْعَل مُشتقًّا مِن أديمِ الأرضِ وأنْ يكونُ فاعِلًا كما قالَ، إلّا أنّا نُقدّرُهُ أَفْعَلَ فلا ينصرفُ" [المصدر نفسه، 1985م، 1/152].

ويرى الزّمخشريُّ (ت 538 هـــ) أنّه اسمٌ أعجميٌّ، وأنّ أقربَ أمرِه كونُهُ على فَاعَل، كآزَرَ وعَازَرَ وعابَرَ وشالَخَ [الزّمخشريّ، 1998م، 1/125]، وتَبِعَهُ في ذلك أبو البركات الأنباريّ وأبو حيّانٍ الأندلسـيُّ [الأنباريّ، 1980م، 1/74، والأندلســيّ، 1993م، 1/285]، إلّا أنّ أبا حيّانٍ يذكرُ رأيًا آخرَ، وهُوَ أنّ آدمَ عِبريُّ الأصلِ، وأُخِذَ مِنَ الإدامِ، أي التُّراب [الأندلسيّ، 1993م، 1/285].

ب- نُوْح: يرى جمهورُ اللّغويّينَ أنّه علمٌ أعجميٌّ لا اشـتِقاقَ لَهُ، وهو مَصـروفٌ؛ لأنّه على ثلاثةِ أحرفٍ سـاكنُ الوسـطِ، وقِيلَ: إنّهُ عربيٌّ مُشـتقٌّ مِن (ناحَ يَنُوحُ) [النَّحّاس، 1985م، 1/152، والأندلسـيّ، 1993م، 2/450، وصـافي، 1995م، 2/159، والدّرويش، 1992م، 1/495]، وقالَ في تَحلِيلِهِ ابنُ مَنظُورٍ (ت 711 هـــ): "نُوحٌ: اسمُ نَبِيٍّ مَعرُوفٍ يَنصَرِفُ معَ العُجمَةِ والتَّعريفِ، وكذلكَ كُلُّ اسمٍ على ثلاثةِ أَحرُفٍ أَوسطُهُ ساكِنٌ مِثلُ لُوطٍ لِأَنّ خِفَّتَهُ عادَلَتْ أَحدَ الثِّقَلَين" [ابن منظور، 1414 هـ، 2/628 (نوح)]، وذَكَرَ السَّمينُ الحلبيُّ (ت 756 هـــ) كِلا الرَّأيَينِ، أيْ رأيُ مَن نَفَى اشتِقاقَهُ، ومَنْ أثبتَ اشتِقاقَهُ، حيثُ قالَ: "قِيلَ: واشتِقاقُهُ مِنَ النَّوحِ؛ لأنَّهُ نَاحَ على نفسِـهِ تَقرُّبًا إلى اللهِ تعالى، والمُصـطَلَحُ أنّهُ غيرُ مُشـتَقٍّ لِعُجمَتِهِ، وإنّما صُـرِفَ لِخِفَّتِهِ، وليسَ يَجوزُ مَنعُهُ خلافًا لِبَعضِـهِم، بلْ يَتحتَّمُ صَرفُهُ، ومثلُه في ذلك لوطٌ" [الحَلبيّ، د.ت، 4/230].

ج- عِمْرَان: ويذهبُ أكثرُ أهلُ العربيّةِ إلى أنّهُ علمٌ أعجميٌّ، غيرُ مَصرُوفٍ؛ لِلعلميّةِ والعُجمةِ، وقِيلَ: إنّهُ عربيٌّ مُشتقٌّ مِنَ العَمْرِ، ومَن ذهبَ إلى هذا الرّأيِ يمنعُهُ مِن الصَّـــرفِ؛ لِلعَلَمِيَّةِ وزِيادةِ الألفِ والنّون في آخره [الأندلســيّ، 1993م، 2/450، والحلبيّ، د.ت، 3/128].

نَلحَظُ أنَّ الخِلافَ في تأصـيلِ بعضِ الألفاظِ قدْ دفعَ العُلماءَ إلى تَحلِيلِها صـرفيًّا مِنْ أجلِ مَعرفةِ ما هو عربيٌّ مِنها وما هو أعجميٌّ، معَ بَيانِ الأدلّةِ الّتي تعضّدُ آراءَهم الّتي ذهبُوا إليها، ويُعدُّ مثلُ هذا الاختِلافِ سببًا مِنْ أسبابِ التَّعدُّدِ في أوجُهِ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ.

6- الخلافُ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ:

يُعدُّ الخِلافُ في هذا البابِ سببًا واضـحًا في تَعدُّدِ أوجُهِ التّحليلِ الصّـرفيّ، وممّا وقعَ فيه الخلافُ كلمةُ (الصِّرَاط) الواردةُ في قولِهِ تعالى المُتعلّقِ بأهلِ البَيتِ (عليهم السّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 1/74-75]: "**سمح**ٱهۡدِنَا **ٱلصِّرَٰطَ** ٱلۡمُسۡتَقِيمَ**سجى**" [الفاتحة: 6].

قالَ ابنُ فارسٍ : "والصِّراطُ مُذكّرٌ" [ابن فارس، 1979م، 58]، وأمّا الزّمخشريُّ (ت 538 هـــ)، فقالَ في أثناءِ حديثِهِ عَنِ الصِّراطِ: "يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ كالطَّرِيقِ والسَّبيلِ، والمُرادُ طَريقُ الحقِّ وهو مِلّةُ الإسـلامِ" [الزّمخشـريّ، 1998م، 1/15]، بينَما نجدُ السّمينَ الحلبيَّ

أكثرَ توضيحًا مِن غيره في تَحليلِهِ الصِّراطَ، يقولُ: "الصِّراطُ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ، فالتّذكيرُ لغةُ تميم، وبالتّأنيثِ لغةُ الحِجاز، فإن استُعمِلَ مُذكَّرًا جُمِعَ في القِلّةِ على (أَفْعِلَة)، وفي الكَثرةِ على (فُعُل)، نحو: حِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ وحُمُرٌ، وإن استُعمِلَ مُؤنَّثًا فقِياسُهُ أنْ يُجمَعَ على (أَفْعُل)، نحو: ذِرَاع وأَذْرُع" [الحَلبيّ، د.ت، 65/1].

ونَستَشِفُ مِنْ ذلك أنَّ الصِّراطَ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ، والتّذكيرُ لغةُ تميم، ويُجمَعُ جمعَ قلّةٍ على (أفْعِلَة)، أي: (أَصْرِطَة)، وجمعَ كثرةٍ على (فُعُل)، أي: (صُرُط)، وأمّا التّأنيثُ فهي لغةُ الحِجاز، ويُجمَعُ قياسًا على (أَصْرُط).

7- الخلافُ في وزنِ الكلمةِ:

تُعدُّ مسألةُ الوزنِ الصّرفيّ مِنَ المسائلِ الّتي اختَلَفَ فيها أهلُ اللّغةِ كثيرًا؛ حيثُ نجدُ العلماءَ يختلفُون في وزنِ بعضِ الكلماتِ؛ نتيجةً لاختِلافِهم في جذرِها اللُّغويّ أو غير ذلك منَ الأسبابِ الّتي أدّتْ إلى تعدُّدِ أوجُهِ التَّحليلِ الصَّرفيّ، ومِن الألفاظِ الّتي حصلَ الخلافُ في وزنِها (آزَرَ، وسَلْسَبِيل).

أ- (آزَرَ): اختَلَفَ أهلُ اللّغةِ في وزنِ هذه الكلمةِ الواردةِ في قوله تعالى المُتعلّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 252/2، 254، 256]: "**سمح**مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ **فَـَٔازَرَهُۥ** فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا**سجى**" [الفَتح: 29]، إذِ انتهى القولُ في وزنِها إلى رأيَينِ اثنَين، وكلُّ وزنٍ مِنهما يُعطي دَلالةً تختلفُ عنِ الأُخرى، وبيانُ ذلك في الآتي:

الأوّلُ: إنّها على وزنِ (فَاعَلَ)، والأصلُ فيها (أَأْزَرَ)، ولمّا التقَت همزتانِ، وكانَتِ الأُولى مُتحرّكةً والثّانيةُ ساكنةً؛ أُبدِلَتْ ألفًا لِمُجانسةِ حركةِ الهمزةِ الأُولى [الرّضيّ، 1975م، 52/3، والأنصاريّ، 1979م، 383/4، وصافي، 1995م، 272/13]، وأوضحَ الزّجّاجُ معناه بقوله: "(فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ)، أي فَآزَرَ الصّغارُ الكبارَ حتّى استوى بعضُه معَ بَعضٍ" [الزّجّاج، 1988م، 29/5]، وهذا يدلّ على أنّ الزّجّاجَ جَعَلَ الفعلَ على زنةِ (فَاعَل) [القادوسيّ، 2010م، 173]، وممّا قيلَ في معناه: فآزَرَهُ، بمعنى: ساواه، أي: أزرَ الشّطءُ الزّرعَ، إذا ساواهُ وصارَ في طولِهِ [الهَمذانيّ، 2006م، 658/5]، وممّن ذكر هذه الدّلالةَ الزَّبيديُّ في التّاج، فأشارَ إلى أنّها تأتي بِمَعنَى سَاوَى، مُستشهدًا بقول امرئ القيس: [الطّويل]

بِمَحْنِيَةٍ قَدْ آزَرَ الضّالُ نَبْتَهَا مَجَرَّ جُيوشٍ غانِمِينَ وخُيَّبِ [امرؤ القيس، د.ت، 45]

أي أنّه ساوَى نبتَها الضّالُ، والمعنيُّ هو السّدرُ البرّيُّ؛ لأنَّ النّاسَ هابوه فلم يرعَوه [الزَّبيديّ، 1972م، 46/10].

الثّاني: إنّها على وزنِ (أَفْعَلَ)، والأصلُ فيها هو (أَأْزَرَ)، وجرى فيها مِن الإعلالِ ما جرى على (آزَرَ) الّتي وزنُها (فَاعَلَ) [صافي، 1995م، 272/13]، وأمّا معناهُ؛ فإنّهُ يدلُّ على الإعانةِ والتّقويةِ، قالَ الخليلُ: "وآزَرَهُ، أي: ظاهَرَه وعاوَنَه على أمرٍ. والزّرعُ يؤازرُ بَعضُه بَعْضًا، إذا تَلاحقَ والتَفَّ" [الخَليل، د.ت، 382/7 (أزر)]، وقالَ الفرّاءُ: "(فآزره) فأعانَه وقوّاه" [الفرّاء، 1983م، 69/3].

ويرى الباحثُ أنّ الرّأيَ الأرجحَ والأقربَ للصّوابِ هو الرّأيُ الّذي يذهبُ إلى أنّها على زنةِ (فَاعَل)، والدّليلُ أنّنا حينَ نأتي بِمُضارعِ الفعلِ (آزَرَ) نقولُ: يُؤازِرُ؛ إذْ لا يأتي ما كانَ على بناءِ (أَفْعَلَ) على زنةِ (يُفَاعِلُ) في المُضارعِ، بلْ يأتي على (يُفْعِل)، كقولِنا: (جَالَسَ يُجَالِسُ).

ب- (سَلْسَبِيل): تعدَّدَتِ الأقوالُ في مسألةِ وزنِ كلمةِ (سَلْسَبِيل) الواردةِ في قوله تعالى المُتعلّقِ بأهلِ البيتِ (عليهم السّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 2/ 394 – 408]: "**سمح**عَيۡنٗا فِيهَا تُسَمَّىٰ **سَلۡسَبِيلٗا**سجى" [الإنسان: 18]؛ لوُقُوعِ الخِلافِ في أصلِها، فذهبَ العلماءُ في وزنِها مذاهبَ عدّةً، منها:

الأوّلُ: (فَعْلَلِيل): يعدُّ الخليلُ أوّلَ مَن أشارَ إلى هذا الوزنِ في أثناءِ حديثِه عن بِناءِ الرّباعيّ مِن العينِ، وذكر (سَلْسَبِيل) مثالًا على بناءِ الرّباعيِّ الّذي يأتي على (فَعْلَلِيل)، فهو إذن في هذا الموضعِ ذكرَ أنّها مِن بناء الرّباعيّ، ويُفهَم مِنه أنّه مأخوذٌ مِن (سَلْسَب)، وزِيدَ في

آخره ياءٌ ولامٌ، فصار (سَلْسَبِيْل) [الخَليل، د.ت، 331/2] وفي مَوضِعٍ آخرَ ذكرَها في بابِ الخماسيّ مِن السِّين، ويُفهَم من قولِه أنّها مِنَ الخماسيّ (سَلْسَبِل) [المَصدَر نفسه، د.ت، 345/7]، وأشارَ سيبويهِ (ت 180 هـ) إلى أنّها على وزنِ (فَعْلَلِيْل) عندَ حديثِه عن بابِ ما لحقتْهُ الزّيادةُ مِن بناتِ الخمسةِ، إذ يرى أنّ الياءَ تلحقُ خامسةً، فيكونُ البناءُ (فَعْلَلِيْل)، مثل: سَلْسَبِيْل، وهذا ممّا يؤكّدُ أنّها مِن الأصل الخماسيّ (سَلْسَبِلٌ) [سيبويه،1988م، 303/4، وسطّام، 2021م، 255]، وهذا مذهبُ جمهور أهلِ اللّغةِ، واستحسنَه كثيرٌ مِنَ العلماءِ [الزَّجّاج، 1988م، 261/5، وابن السّـراج، 1996م، 222/3، والنَّحّاس، 1985م، 66/5، والعكبريّ، د.ت، 1260/2، والرّضـيّ، 1975م، 344/2، والحَلبيّ، د.ت، 613/10].

الثّاني: (فَعْفَلِيْل): يُنسَبُ هذا الرّأيُ إلى الفرّاءِ، ونقلَ ذلك الرّضيُّ الإستراباذيُّ(ت 686 هـ) في شرحِ الشّافيةِ، إذْ قالَ: "وقال الفرّاء: بل هو فَعْفَلِيْل وكذا قالَ في دَرْدَبِيْس وذلك لِتَجويزِه تكريرَ حرفٍ أصليٍّ معَ توسُّطِ حرفٍ أصليٍّ بينَهما كما مَرَّ..." [الرّضيّ، 1975م، 351/2]، لكنّني لمْ أجدْ في تُراثِ الفرّاءِ أيًّا مِن ذلك، سِوى قولِهِ: "ذكرُوا أنَّ السَّلسَبِيلَ اسمٌ لِلعَين، وذُكِرَ أَنَّهُ صفةٌ لِلماءِ لِسَلسَلَتِه وعُذُوبتِه، ونرى أَنَّهُ لو كَانَ اسمًا للعينِ لكانَ تركُ الإجراءِ فِيهِ أكثرُ، ولم نرَ أحدًا مِنَ القرّاءِ تركَ إجراءَها وهو جائزٌ فِي العربيّةِ" [الفرّاء، 1983م، 217/3]، وهذا الكلامُ لا علاقةَ له بسياقِ البحثِ، إلّا أنّنا ذكرْناه مِن أجلِ بَيانِ أنّ الفرّاءَ لم يتطرّقْ إلى وزنِها.

الثّالثُ: (فَعْفَلِيْع): وذكرَه كلٌّ مِن ابنِ القطّاعِ وأبي حيّانٍ، على أنّها مُشتقّةٌ مِن (سَلَبَ) [الصّقليّ، 1999م، 214، والأندلسيّ، 1993م، 115/1].

ثالِثًا: مواضعُ التَّعدُّدِ في أوجُهِ التَّحليلِ الصَّرفيّ:

إنَّ ما يُميّزُ الأبنيةَ الصّـرفيّةَ في اللّغةِ العربيّةِ هو أنّها ذاتُ معانٍ عدّةٍ، وهذا يعني أنّها لا تقتصـرُ على تأديةِ وظيفةٍ نحويّةٍ أو صرفيّةٍ فقط، بل تُسهِمُ في توسيعِ الدّلالاتِ وإثراءِ المَعنى؛ إذْ إنّ البناءَ اللُّغويَّ الواحدَ قدْ يتعدّدُ معناهُ إلى أكثرَ مِن معنًى ما لمْ يكنْ في سياقٍ واضحٍ ومُحدَّدٍ أو -بعبارةٍ أُخرى- يتعدَّدُ باختِلافِ السِّياقِ الّذي وردَتْ فيهِ أو الاستِعمالِ؛ ممّا يَجعلُ دلالةَ البِنيةِ الصَّرفيّةِ غيرَ مُنحصِرةٍ في معنًى مُعيّنٍ.

ويُعدُّ هذا التَّعدُّدُ مِنَ الظَّواهِرِ اللّغويّةِ الّتي تستحقُّ أنْ تُدرَسَ ويُوقَفَ عليها كثيرًا؛ لِما لها مِن آثارٍ بالغةٍ في فَهمِ النّصوصِ وتَحليلِها، ولِبيانِ الارتِباطِ بينَ الجانبِ الصَّرفيّ والدَّلاليّ.

ومِنَ الصّيغِ الّتي تعدَّدَت دَلالاتُها ما يأتي:

1- **فَعِيل:** تُعدُّ هذه الصّـيغةُ مِن أكثرِ الصِّـيَغِ الصَّـرفيَّةِ تَنوُّعًا في الدَّلالةِ؛ إذ عدَّها اللُّغويّونَ مِن الصِّـيغِ المُشـتركةِ الّتي تحملُ أكثرَ مِن معنًى، فتدلُّ أحيانًا على اسمِ الفاعلِ، أي تُشتَقُّ مِنه وتكونُ للمُبالغةِ، وتدلُّ على الصّـفةِ المشبّهةِ إذا كانَ الفعلُ مُلابسًا كالطَّبعِ والخلقةِ، نحو: كريم وعظيم، وتدلُّ على اسـمِ المفعولِ إذا أُريدَت المبالغةُ فيه، أو أنّ الوصـفَ أصـبحَ سـجيّةً لصـاحبِه أو كالسّـجيّةِ، ثابتًا أوْ كالثّابتِ، نحو قولِنا: (حَمِيدٌ) فهو (مَحْمُودٌ) ونحو: قَتِيل، أي مَقْتُول. [القطوف، 2022م، 262، والسّامرّائيّ، 2007م، 53].

وممّا جاء على صيغة (فَعِيل) مُتعدّدًا معناهُ في الآياتِ المُتعلّقةِ بأهلِ البيتِ (عليهِمُ السَّلامُ) [القندوزيّ، 1422 هـ، 290/3] قولُه تعالى: **سمح**وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ **نَقِيبٗاۖ** وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡۖ لَئِنۡ أَقَمۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيۡتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرۡتُمُوهُمۡ وَأَقۡرَضۡتُمُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ فَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ**سجى** [المائدة: 12]، تَعدَّدَتِ دلالاتُ لفظةِ (نَقِيب) الّتي وزنُها (فَعِيل)، فالنَّقيبُ مأخوذٌ مِنَ نَقَبَ يَنْقُبُ نِقابَة، ويُجمَعُ على (فُعَلاء)، أي نُقَباءُ، وهم الّذين ينقِّبونَ لِقومِهم الأخبارَ والأمورَ فيصـدّقونَ بها [الخليل، د.ت، 179/5: نقب]، وقال ابنُ فارس "والنَّقيبُ: نَقيبُ القَومِ: شـاهدُهُم وضَـمِينُهُم، ومَعناهُ ومَعنى النِّقابِ العَالِمُ وَاحِدٌ؛ لِأنَّهُ يُنَقِّبُ عنْ أُمورِهِم، أوْ يُنَقِّبُ كما يَنْقُبُ عنِ الأسرارِ" [ابن فارس، 1979م، 466/5: (نقب)، وابن منظور، 1414 هـ، 769/1: (نقب)]، وقالَ الطّبرسيّ (ت 548 هـ): "وأصلُ النَّقيبِ: في اللُّغةِ مِنَ النَّقْبِ، وهو: النَّقْبُ الواسعُ، ونَقِيبُ القَومِ: كالكَفيلِ والضَّمِينِ، ينقُبُ عنِ الأسرارِ، ومكنونِ الإضمارِ، ومنه نِقابُ المرأةِ، ومنه المَناقبُ: الفَضائلُ؛ لأنّها تظهرُ بالتَّنقيبِ عليها، والنَّقْبُ: الطَّريقُ في الجَبَلِ، ويُقالُ نقبَ الرّجلُ على القَومِ ينقُبُ: إذا صارَ

نَقِيبًا" [الطّبرسيّ، 2005م، 243/3]، أمّا على مستوى الدّلالةِ فالعلماءُ مُختلِفونَ بينهم، فذهَبَ بعضُهُم إلى أنّها بمعنى المَفعُولِ، وذكرَ هذا الوجهَ الرّاغبُ الأصفهانيُّ (ت 502 هـ)، إذْ نجدُهُ يقولُ: "وقِيلَ: هُوَ فَعِيل في مَعنَى مَفعُول، وهُو المُختارُ" [الأصفهانيّ، 2001م، 297/4]، وذهبَ بعضُـهُم إلى أنّها بمعنى فَاعِل، ومِنهم ابنُ عاشـور، إذْ يَرى أنَّ (نَقِيب) فَعِيل بمعنى فاعِل، فهو مأخوذٌ مِن (نَقَبَ) – مجازًا- بمعنى حَفَرَ، أو مِن (نَقَّبَ) إذا بَحَثَ، ومِنه قولُهُ تعالى: "**سمح**وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَشَدُّ مِنۡهُم بَطۡشٗا فَنَقَّبُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ هَلۡ مِن مَّحِيصٍ**سجى**" [ق: 36]، فالنَّقِيبُ مَن يُوكَّلُ لـه تَدبيرُ أُمورِ القَومِ؛ إذ يجعلُـهُ ذلك بـاحثًـا عن أحوالِهِم، ويُطلَقُ ذلك على الرّئيسِ وقائدِ الجَيشِ والرّائدِ [ابن عاشـور، 1984م، 140/6]، وهناكَ مَن جمع بينَ الرّأيينِ (الفاعِل والمَفعُول)، ومِنهم الفَخرُ الرّازيُّ (ت 606 هـ)، إذْ يقولُ: "النَّقِيبُ فَعِيلٌ، والفَعِيلُ يَحتَمِلُ الفاعِلَ والمَفعُولَ، فإنْ كانَ بِمَعنَى الفاعِلِ فهُوَ النّاقِبُ عنْ أَحوالِ القَومِ المُفَتِّشُ عنْها، وقالَ أبو مسلمٍ: النَّقيبُ هَهُنا فَعِيلٌ بِمَعنَى مَفعُولٍ يَعنِي اختارَهُم على عِلمٍ بِهِمْ، ونَظِيرُهُ أنَّهُ يُقالُ لِلمَضـرُوبِ: ضَـرِيبٌ، ولِلمَقتُولِ قَتِيلٌ" [الرّازيُّ، 1420 هـ، 323/11]

وذكرَ بعضُـهُم كِلا الرَّأيينِ مُضـيفًا إليهما معنًى آخرَ، وهو المُبالغةُ، ومِنهم السّـمينُ الحلبيُّ، حيثُ ذَكَرَ أنَّ النَّقيبَ فاعِلٌ مُشـتَقٌّ مِنَ النَّقْبِ، أي التَّفتِيشُ؛ إذْ إنّه يُفتِّشُ عنْ أحوالِ قومِهِ وأسـرارِهِم، ويذكرُ رأيًا آخرَ وهو أنْ يكونَ بِمَعنَى المَفعُولِ، أي المُختَارُ على علمٍ مِنهم، وأَشـارَ إلى رأيٍ ثالثٍ وهو أنْ يكونَ لِلمُبالغةِ كَعَلِيمٍ وخَبِيرٍ [الحَلبيّ، د.ت، 220/4، والدّرويش، 1992م، 427/2]، ويرى أبو حيّانٍ الأندلسـيّ أنّهُ يكون للمُبالغةِ والمَفعُولِ، إلّا أنّه يميلُ إلى المُبالغةِ أكثرَ، بحسـبِ ما قالَهُ في البحرِ المُحيطِ: "والظّاهرُ أنَّ النَّقيبَ فَعِيلٌ لِلمُبالغةِ كَعَلِيمٍ" [الأندلسيّ، 1993م، 458/3]، وذكرَ الأُستاذُ مَحمُود صـافي أنّه "صـفةٌ مُشبّهةٌ بِاسمِ الفاعِلِ، وهي فَعيلٌ بِمَعنى فاعِل، مُشتقٌّ مِنَ التَّنقِيبِ... ويجوزُ أنْ يكونَ صيغةَ مبالغةِ اسمِ الفاعِلِ كَعَلِيمٍ وخَبِيرٍ" [صافي، 1995م، 298/3].

ويُفهَمُ مِنَ الأقوالِ السّـابقةِ أنّ النَّقِيبَ إنْ كانَتْ بِمَعنَى الفاعِلِ، فهي تدلُّ على التَّفتِيشِ، إذْ يُفتّشُ أحوالَ القومِ وأسـرارَهم، وأمّا إنْ كانَتْ بمعنى المَفعولِ فهي تدلُّ على مَن اخْتِيرَ لِلقِيامِ بأمرٍ ما، وأمّا إنْ كانَتْ صـفةً مُشـبّهةً فهي تدلّ على أنّ هذه الصّـفةَ ثابتةٌ في الموصوفِ؛ حتّى صارَتْ كالطَّبعِ، وأمّا إنْ كانتْ صيغةَ مُبالغةٍ فهي تدلّ على أنّ الوصفَ يُفيدُ الكثرةَ والمُبالغةَ في الموصوفِ.

وممّا تعدَّدَت فيه أوجُهُ التَّحلِيلِ الصَّـرفيّ في صـيغةِ (فَعِيل) ما جاء في قولِه تعالى الّذي نزلَ في حقّ الإمامِ عليٍّ (عليه السَّـلامُ) [الحسـكانيّ، 1990م، 452/1]: "**سمح**وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِـدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِـدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُـلۡطَٰنٗا **نَّصِيرًا**سجى" [الإسراء: 80]، وفي تحليلِها يذكُرُ السَّمينُ الحلبيُّ وجهَينِ، هما الفَاعِلُ والمَفعُولُ، حيث يقول: "(نَصِـيرًا) يجوزُ أنْ يكونَ مُحَوَّلًا مِنْ فاعِل لِلمُبالغةِ، وأنْ يكونَ بِمَعنَى مَفعُول"[الحَلبيّ، د.ت، 402/7].

ومِمّا جاءَ على (فَعِيل) واختَلَفَ العُلَماءُ في تَحلِيلِهِ وذَكَرُوا الأوجُهَ المُختلِفَةَ فيهِ ما جاء في كلمةِ (الحَرِيق) في قوله تعالى النّازِلِ في حقّ الإمامِ عليٍّ (عليهِ السَّـلامُ) وآخرين معه [الحسـكانيّ، 1990م، 503/1]: "**سمح**هَٰذَانِ خَصۡـمَانِ ٱخۡتَصَـمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ 19 يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ 20 وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ 21 كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ **ٱلۡحَرِيقِ** 22**سجى**" [الحجّ:19 – 22]، فلفظة (الحَرِيق) وزنُها (فَعِيل)، وهي صيغةٌ تشترِكُ فيها المَصادِرُ والمُشتقّاتُ، و(الحَرِيقُ) هنا مصدرٌ سَماعِيٌّ لا قِياسيٌّ؛ لأنّه مُشتقٌّ مِن فعلٍ مُتعدٍّ، ويجيءُ على هذه الصّيغةِ ما كانَ لازمًا على بناءِ (فعَل – يفعِل)، نحو: (صَهَلَ – يَصْهِلُ – صَهِيلًا) [ابن قتيبة، د.ت، 417]، إلّا أنّها جاءَت هنا بِمَعنَى (مُفْعِل)، قال المُنتجبُ الهمذانيُّ (ت 643 هـ): "وقولُهُ (عذابَ الحَرِيقِ) أي: عذابُ النّارِ المُحرِقَةِ، وهوَ فَعِيلٌ بِمَعنَى مُفْعِلٍ كَأَلِيمٍ بِمَعنَى مُؤْلِمٍ" [الهَمذانيّ، 2006م، 542/4، والأنصاريّ، 2001م، 401].

2- فَعِيلَةَ: صـيغةٌ صـرفيّةٌ ذاتُ وظائفَ عدّةٍ، وتَحتَمِلُ أكثرَ مِن دَلالةٍ، فقدْ تأتي صـفةً مُشـبّهةً، وقدْ تأتي بِمَعنَى الفاعِلِ أو المَفعُولِ، وجاءَتْ هذه الصّـيغةُ مُتعدّدةَ المَعنَى في القرآن الكريم الّذي نزلَ في حقّ أمير المُؤمنينَ يومَ بَيعةِ الغدير [الحسـكانيّ، 1990م،

201/1]: وهي قولِهِ تعالى "سمح**حُرِّمَتۡ** عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ **وَٱلنَّطِيحَةُ** وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ**سجى**" [المائدة:3]، فالنّطيحةُ فَعِيلَةٌ يُمكِنُ أنْ تُطلَقَ على ما ماتَ نطحًا، سواءٌ أكانَ ناطحًا أمْ مَنطُوحًا، وهذا رأيُ الخليلِ، إذ أشار إلى هذا بقولِهِ: "والنَّطِيحةُ: ما تَناطَحا فماتا، كانَ أهلُ الجاهليّةِ يأكلونَها فنُهِيَ عنها" [الخليل، د.ت، 172/3 (نطح)]، ويُفهَمُ مِن قولِه أنَّ النَّطِيحَةَ تُطلَقُ على ما ماتَ نَطحًا.

وتَحتَمِلُ أنْ تكونَ واحدًا مِنهما، أي نَاطِحَةٌ بِمَعنَى الفاعِلِ، أو مَنطُوحةٌ بِمَعنَى المَفعُولِ، فذهبَ جمهورُ اللُّغويّين والمُفسّرينَ إلى أنّها بِمَعنَى المَفعولِ، أيْ مَنطُوحةٌ، وهي الّتي ينطَحُها غيرُها فتموتُ [النَّحّاس، 1988م، 257/2، والأزهريّ، 2001م، 225/4 (نطح)، والهَمذانيّ، 2006م، 401/2، وابن منظور، 1414 هـ، 621/2 (نطح)، والأندلسيّ، 1993م، 426/3، والحلبيّ، د.ت، 195/4، والدّرّة، 2009م، 13/3)]، ويُجوّزُ بعضُهم أنْ تكونَ بِمَعنَى الفاعِلِ، أي ناطِحةٌ، وهي الّتي تَنطحُ حتّى تموتَ [النَّحّاس: 257/1، والهَمذانيّ، 2006م، 401/2].

وثمّةَ إشكالٌ يُطرَحُ على بقاءِ الهاءِ في (فَعِيلَة)؛ إذ إنّ (فَعِيلَة) الّتي بِمَعنَى (مَفعُولَة) مِن حقِّها ألّا تَثبتَ فيها هاءُ التّأنيثِ، فالجوابُ عنْ هذا الإشكالِ هو ما نقلَهُ الطّبريُّ (ت 310 هـ) عنِ البصريّينَ والكُوفيّينَ بقولِهِ: "قدِ اختلفَ أهلُ العربيّةِ في ذلكَ، فقالَ بعضُ نحويّي البصرةِ: أُثْبِتَتْ فيها الهاءُ -أعني في (النَّطِيحَة)- لأنّها جُعِلَت كالاسمِ مِثل:(الطَّوِيلَة) و(الطَّرِيقَة)، فكأنَّ قائِلَ هذا القولِ وجّه (النَّطِيحَةَ) إلى مَعنَى (النَّاطِحَة)، فتأويلُ الكلامِ على مَذهبِه: وحُرِّمَتْ عليكم المَيتةُ نِطاحًا، كأنّه عَنَى: وحُرِّمَت عليكُم النَّاطِحَةُ الّتي تَموتُ مِن نِطاحِها، وقالَ بعضُ نحويّي الكوفةِ: إنّما تَحذِفُ العربُ (الهاءَ) مِنَ (الفَعِيلَة) المصروفةِ عَنِ (المَفعُول)، إذا جعلتها صفةً لِاسمٍ قدْ تقدَّمَها، فتقولُ: (رَأيْنا كفًّا خَضِيبًا، وعينًا كَحِيلًا)، فأمّا إذا حذفت (الكفّ) و(العين) والاسم الّذي يكونُ (فَعِيل) نعتًا لها، واجتزؤُوا بـ (فَعِيل) مِنها، أثبتُوا فيه هاءَ التَّأنيثِ؛ لِيُعلَمَ بِثُبُوتِها فيه أنّها صفةٌ لِلمُؤنَّثِ دونَ المُذكَّرِ، فتقولُ: (رأينا كَحِيلَةً وخَضِيبَةً) و(أكيلة السَّبُعِ)، قالُوا: ولذلك أُدخِلَتِ (الهاء) في(النَّطِيحَةِ)؛ لأنّها صفةُ المُؤنَّثِ، ولوْ أُسقِطَت مِنها لمْ يُدْرَ أهيَ صفةُ مُؤنَّثٍ أوْ مُذكَّرٍ، وهذا القولُ هو أَولى القولَينِ في ذلك بالصّوابِ، لِشائِعِ أقوالِ أهلِ التَّأويلِ بأنَّ مَعنَى: (النَّطِيحَةِ)؛ (المَنطُوحَةُ)" [الطّبريّ، 2001م، 6/8- – 61، والنَّحّاس، 1985م، 257/1، والهمذانيّ، 2006م، 401/2، والحَلبيّ، د.ت، 195/4، والسّريّع، 1439 هـ - 1440 ه، 1346].

وممّا تعدّدَتْ فيه أَوجُهُ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ كلمةُ (الوَسِيلَة) مِن قولِهِ تعالى الّذي نزلَ في حقّ أهلِ البيتِ (عليهمُ السّلامُ) [القندوزيّ، 1422 هـ، 292/3]: "سمح**يَٰٓأَيُّهَا** ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ **ٱلۡوَسِيلَةَ** وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ **سجى**" [المائدة: 35].

قالَ الأزهريُّ (ت 370 هـ): "والوَسِيلةُ: الوُصْلةُ والقُرْبَى، وجمعُها الوَسائلُ...، وَيُقَال: توسَّلَ فلانٌ إِلَى فلَانٍ بِوَسيلةٍ، أَي: تَسَبَّبَ إليهِ بِسَبَبٍ، وتَقرَّبَ إليهِ بِحُرمةِ آصِرةٍ تَعطِفُه عَلَيْهِ" [الأزهريّ، 2001م، 48/13 (وسل)]، وقالَ الجوهريّ (ت 393 هـ): "الوَسيلَةُ: ما يُتَقَرَّبُ بِهِ إلى الغيرِ، والجَمعُ الوَسِيلُ والوَسائِلُ، والتَّوسِيلُ والتَّوَسُّلُ واحدٌ، يُقالُ: وَسَّلَ فلانٌ إلى ربِّه وَسيلَةً، وتوَسَّلَ إليهِ بِوَسيلَةٍ، أي تَقرَّبَ إليهِ بِعَمَلٍ، والتَّوسِيلُ والتَوَسُّلُ أيضًا: السَّرقةُ، يُقالُ: أخذَ فلانٌ إبلي تَوَسُّلًا، أي سَرَقَهُ، والواسِلُ: الرَّاغِبُ إلى اللهِ" [الجوهريّ، 1987م، 1841/5 (وسل)، وابن فارس، 1979م، 110/6 (وسل)].

ومِن ذلكَ قولُ لَبيد: [الطَّويل]

أرى النَّاسَ لا يدرُونَ ما قَدرُ أمرِهِمْ بَلى: كلُّ ذِي لُبٍّ إلى اللهِ واسِلُ [لبيد بن ربيعة، 2004م، 132]

فالواسلُ هو: "الطّالِبُ المُتَّخِذُ وَسيلةً؛ أي العاقلُ اللّبيبُ مَن يَتَوَسَّلُ إلى اللهِ بالطّاعةِ والعَمَلِ الصّالِحِ" (المَصدَر نفسه: 132)، والوَسيلَةُ فَعيلَةٌ بِمَعنَى مَفعُولةٌ، أي مُتَوَسَّلٌ بِها، أي تَقرَّبُوا إلى اللهِ بالطّاعةِ [صافي، 1995م، 340/3، وابن عاشور، 1984م، 187/6].

وممّا جاءَ على فَعِيلةٍ وَتعدَّدَتْ فِيهِ أَوجُهُ التَّحلِيلِ الصَّـــرفيّ لفظةُ (بَقِيَّة) في قولِهِ تعالى النّازلِ في أهلِ البيتِ (عليهمُ السّـــلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 371/1]: "سمحفَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ **بَقِيَّةٖ** يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۚ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجۡرِمِينَسجى" [هود: 116]

فهي فَعِيلَةٌ تَحتَمِلُ أنْ تكونَ لِلمُبالغَةِ بِمَعنَى فَاعِلَة، أيْ باقِيَةٌ، والبَقِيَّةُ تدلُّ على خِيارِ الشَّـــيءِ وأَجوَدِهِ، والبقيّةُ الفَضـلُ والخيرُ، وبقيّة النّاس ســـادتُهم وأهلُ الفَضـــلِ مِنهم [الأندلســـيّ، 1993م، 271/5، والحَلبيّ، د.ت، 423/6، وصـــافي، 1995م، 369/6، وابن عاشور،1984م، 183/12]، ومِنهُ قولُ رويشد بن كَثير الطّائيّ: [السَّريع]

إنْ تُذنِبُوا ثُمَّ تَأتِينِي بَقِيَّتُكُم فَما عَلَيَّ بِذَنبٍ مِنْكُم فَوْتُ [المَرزوقيّ، 2003م، 125]

وتَحتمِلُ أنْ تكونَ مَصدرًا بِمَعنَى البَقْوَى، كالتَّقِيَّةِ الّتي بِمَعنَى التَّقْوَى، أيْ أنّهم ذَوُو إبقاءٍ على أنفُسِهم، وصِيانةٍ لها مِن سخطِ اللهِ وعقابِهِ. (الزّمخشريّ،1998م، 436/2، والأندلسيّ،1993م، 271/5، والحلبيّ، د.ت، 423/6 وصافي، 1995م، 369/6).

3- فُعْلَة: تُعدُّ هذه الصِّيغةُ مِن صِيَغِ المَصادرِ الّتي تأتي –قياسًا- لِما دَلَّ على لَونٍ وكانَ صحيحَ العينِ، نحو: حُمْرَة وخُضْرَة [شلاش، 2011م، 213]، وتأتي –سماعًا- في باب (فَعُلَ – يَفْعُلُ)، نحو: سَرُعَ سُرْعَةً، وفي بابِ (فَعِلَ – يَفْعَلُ)، نحو: قَوِيَ قُوَّةً [الحديثيّ، 1965م، 231].

وممّا وردَ على هذه الصّيغةُ لفظةُ (دُوْلَة) في قولِ اللهِ المُنزَلِ في حقّ سيّدةِ نساءِ العالمينَ فاطمةَ الزّهراءِ (عليها السّلامُ) [الطّبريّ، 2001م، 520/22]: "سمحمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ **دُولَةَۢ** بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِسجى" [الحشر: 7]

فالدُّوْلَةُ مأخوذةٌ مِنَ الجذرِ اللّغويّ (دَوَلَ)، والّذي يدلُّ على تحوُّلِ الشَّـــيءِ مِن مَكانٍ إلى آخرَ، ويُقالُ: انْدَالَ القومُ إذا تَحوَّلُوا مِن مكانٍ إلى مَكانٍ [ابن فارس، 1979م، 314/2 (دول)]، وقال الجوهريّ: "الدَّولَةُ في الحَربِ: أنْ تُدالَ إحدى الفئتَينِ على الأُخرى، يُقالُ: كانَتْ لنا عليهِمُ الدَّولَةُ، والجَمعُ الدّوَلُ [بضمِّ الدّالِ وكَسرِها]، والدُّولَةُ بالضّمِ، في المَال ويُقالُ: صَار الفَيْءُ دُولةً بينَهم يَتَداوَلونَهُ، يكونُ مرّةً لِهذا ومرّةً لِهذا، والجَمعُ دُولاتٌ ودُوَلٌ" [الجَوهريّ، 1987م، 1699/4 – 1700 (دول)]، وقالَ ابنُ مَنظورٍ نقلًا عنْ أبي عُبيدةَ: "الدُّولةُ (بالضَّمِّ) اسمٌ لِلشَّيءِ الّذي يُتَداوَلُ بِهِ بِعينِهِ، والدَّولةُ (بِالفَتحِ) الفِعلُ" [ابن منظور، 1414 هـ، 252/11 (دول)].

ومِمّا ذُكِرَ يتبيَّنُ أنَّ الدُّولَةَ تدلُّ على أنّها اسمٌ بِمَعنَى المُتَداوَلِ، أي بِمَعنى اسم المَفعولِ [صافي، 1995م، 197/14].

4- فُعُول: تُعدُّ هذه الصّيغةُ مِنَ الصِّيَغِ الّتي تَتعدَّدُ دلالاتُها؛ إذ تأتي مصدرًا، نحو: (وَضُوء) و(وُلُوع)، ونحو ما سُمِعَ ذلك عنِ العربِ في فِعلَينِ، هما: (وَقُود) و(قَبُول) [ســـيبويه، 1998م، 42/4]، وقدْ تأتي أحيانًا دالّةً على المُبالغةِ في مَعنى الفعلِ، نحو: (غَفُور) و(صَبُور). [كحيل، د.ت، 56]، وتأتي في بعضِ الأحايينِ بِمَعنَى المَفعُولِ، كما وردَ ذلك في قولِه تعالى المُتعلِّقِ بالإمامِ المهديّ (عجّلَ اللهُ فرجه) وأصـــحابِهِ [القندوزيّ، 1422 هـــــ، 243/3]: "سمحوَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي **ٱلزَّبُورِ** مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّـٰلِحُونَسجى" (الأنبياء: 105)، فالزَّبُورُ "فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُول مِن زَبَرْت، والزَّبورُ كتابُ داوُدَ (عليه السّـــلامُ)" [الجَوهريّ، 1987م، 667/2 (زبر)]. والزّبورُ "بِمَعنَى مَزبُور، أي مَكتُوبٌ" [العيدانيّ، 2023م، 344].

5- فُعُول: تَرِدُ هذه الصِّيغةُ مُحتمِلةً المَصدرَ والجَمْعَ، فأمّا (فُعُول) الدّالّةُ على المَصدريّةِ، فيأتي عليها –سماعًا- ما كان على (فَعَلَ – يَفْعُلُ)، نحو: (شَـــكَرَ يَشْـــكُرُ شُـــكُورًا)، أو على (فَعَلَ – يَفْعَلُ)، نحو: (جَحَدَ يَجْحَدُ جُحُودًا)، أو على (فَعَلَ – يَفْعِلُ)، نحو: (نَفَرَ يَنْفِرُ نُفُورًا)، أو على (فَعُلَ – يَفْعُلُ)، نحو: (مَكُثَ يَمْكُثُ مُكُوثًا) [الحديثيّ، 1965م، 232]، وأمّا الجمعُ، فقالَ الدّكتور هاشـم طه شـلاش: "فُعُول: ويطَّردُ (في المواضعِ الآتيةِ) [شلاش، 2011م، 177 – 178]:

أ- في اسمٍ على وزنِ (فَعِل) نحو: كَبِد وكُبُود ... وهذا الجمع كاللّازمِ لِهذا الوزنِ في جمعِ الكَثرةِ أمّا في القِلّةِ فقياسُه (أفعال).

ب - في (فَعْل) اسمًا ثلاثيًّا ساكنَ العينِ مُثلّثَ الفاءِ، نحو: فَلْس وفُلُوس... وضِرْس وضُرُوس... وبُرْج وبُرُوج.

وسُمِعَ في (فَعَلَ) بفتحتين كأسَد وأُسُود وذَكَر وذُكُور.

وسُمِعَ كذلك في (فاعِل) نحو: شاهِق وشُهُوق، ورَاقد ورُقُود، وساجد وسجود."

وورد هذا التّعدُّدُ في الآياتِ الدّالّةِ على أهلِ البيتِ (عليهِمُ السّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 402/2]، مُحتمِلًا المَصدريّةَ والجمعَ، كما في قولِه تعالى: "**سمح**إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا **شُكُورٗا سجى**" [الإنسان: 9].

وفي تحليلِها قالَ الفخرُ الرّازيُّ: "الشُّكُورُ وَالكُفُورُ مَصدَرانِ كالشُّكرِ والكُفرِ، وهُوَ على وَزنِ الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ، هَذَا قَولُ جَماعةِ أَهلِ اللُّغَةِ، وَقَالَ الأَخْفَشُ: إِنْ شِئْتَ جَعَلتَ الشُّكُورَ جَمَاعَةَ الشُّكرِ وجعلْتَ الكُفُورَ جَمَاعةَ الكُفرِ لِقولِ: "**سمح**فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا **كُفُورٗا سجى**" (الإسراء: 99)، مِثلَ بُرْدٍ وبُرُودٍ وإِنْ شِئْتَ مَصدَرًا واحِدًا فِي مَعنَى جَمعٍ مِثلُ قَعَدَ قُعُودًا وَخَرَجَ خُرُوجًا" [الرّازيُّ، 1420 هـ، 738/30 – 749، والأخفش، 1990م، 560/2].

ويرى الباحثُ أنّ الشُّكُورَ في الآيةِ دالٌّ على المَصدريّةِ، أي بِمَعنَى الشُّكرِ؛ لِمجيئِهِ في السِّياقِ مَعطوفًا على مَصدَرٍ آخرَ، وهو (جَزَاءً).

6- مُفْعَل: تُعدُّ هذه الصِّيغةُ مِن الصِّيغِ الّتي تعدَّدَت أَوجُهُ تَحلِيلاتِها في الآياتِ المُتعلِّقةِ بأهلِ البيتِ (عليهِمُ السَّلامُ)، حيثُ جاءَتْ مُحتمِلةً المَصدريّةَ والظَّرفيّةَ المَكانيّةَ، كما في قولِهِ تعالى المُنزَلِ في الإمامِ عليٍّ (عليه السّلامِ) [الحسكانيّ، 1990م، 452/1]: "**سمح**وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي **مُدۡخَلَ** صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي **مُخۡرَجَ** صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا **سجى**" [الإسراء: 80]

قالَ السَّمينُ الحلبيُّ: "قولُه تعالى: {مُدخَلَ صِدقٍ}: يَحتَمِلُ أنْ يكونَ مصدرًا، وأنْ يكونَ ظرفَ مَكانٍ وهو الظّاهرُ، والعامَّةُ على ضَمِّ المِيمِ فيهما لِسَبْقِهما فِعلٌ رباعيٌّ، وقرأ قتادةُ وأبو حَيوَةَ وإبراهِيمُ بْنُ أبي عَبلةَ وحُميدٌ بِفَتحِ المِيمِ فيهَما: إمَّا لأنّهما مَصدرانِ على حَذفِ الزّوائد كـ "**سمح**أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ **نَبَاتٗا سجى**" [نُوح: 17]، وإمَّا لأنّهما مَنصوبان بِمقدَّرٍ مُوافقٍ لهُما تقديرُه: فادْخُلْ مَدْخَلَ واخْرُجْ مَخْرَج...، ومُدْخَلُ صِدْقٍ ومُخْرَجُ صِدْقٍ مِن إضافة التَّبيين، وعندَ الكُوفيّينَ مِن إضافةِ المَوصُوفِ لِصِفَتِهِ؛ لأنّه يُوصَفُ بِهِ مُبالغةً". [الحَلبيّ، د.ت، 401/7 – 402، والأندلسيّ، 1993م، 71/6 – 72، والخَطيب، 2002م، 106/5 – 107].

7- فِعَال: تَرِدُ هذه الصِّيغةُ على دلالاتٍ عدّةٍ، إذْ تأتي أحيانًا دالّةً على المَصدريّةِ في حالِ كانَ الفعلُ دالًّا على امتِناعٍ، نحو: إبَاء وجِمَاح [الحديثيّ، 1965م، 213، وشلاش، 2011م، 216].

وتأتي أحيانًا دالّةً على الجمعِ، ويطّردُ هذا فيما كانَ اسمًا أوْ وَصفًا على (فَعْل) و(فَعْلَة)، نحو: (ثَوْب - ثِيَاب) و(صَعْبَة – صِعَاب)، وما كان على (فَعَل) و(فَعَلَة) اسمَينِ صحيحَي اللّامِ، ولم يكنْ عيناهما أو لاماهما من جنسٍ واحدٍ نحو: (جَمَل – جِمَال) و(رَقَبَة – رِقَاب)، وما كانَ على (فِعْل) اسمًا، نحو: (ذِئْب – ذِئَاب)، وما كانَ على (فُعْل) اسمًا، ليس واويَّ العين، ولا يائيَّ اللّامِ، نحو: (رُمْح – رِمَاح)، وما كانَ على (فَعِيل) و(فَعِيلَة) وصفَينِ، صحيحَي اللّامِ مِنَ البابِ الخامسِ، نحو: (ظَرِيف وظَرِيفَة – ظِرَاف) [شلاش، 20011م، 176 – 177]، وقدْ تأتي بِمَعنَى المَفعُولِ، كما في قولِه تعالى المُتعلِّقِ بِالإمامِ عليّ بنِ أبي طالِب (عليه السّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 86/1]: "**سمح**ذَٰلِكَ **ٱلۡكِتَٰبُ** لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ **سجى**" [البقرة:2]، فالكِتابُ هُنا يَحتملُ عدّةَ أوجُهٍ فَصّلَ الفخرُ الرّازيُّ القولَ فيها، حيثُ قالَ: "اعلَمْ أنَّ أسمَاءَ القُرآنِ كَثِيرَةٌ: أحدُها: الكِتَابُ وهُوَ مَصدَرٌ كالقِيامِ والصِّيامِ وقِيلَ: فِعَالٌ بِمَعنَى مَفعُولٌ كاللِّبَاسِ بِمَعنَى المَلبُوسِ، واتَّفقُوا على أنَّ المُرَادَ مِنَ الكِتَابِ القُرآنُ قَالَ: "**سمح**كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ **سجى**" [ص: 29]" [الرّازيُّ، 1420 هـ، 260/2، وابن عاشور، 1984م، 221/1]، وقالَ السَّمينُ الحَلبيُّ: "والكتابُ في الأصلِ مَصدَرٌ، قالَ تَعالى: "**سمح**كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ **سجى**" [النّساء: 24] وقد يُرادُ بِهِ المَكتُوبُ [الحَلبيُّ، د.ت، 85/1]"، وأنشدَ شِعرًا دونَ أنْ ينسبَهُ لقائِلِهِ: (الطَّويل)

"بَشَرْتُ عيالي إذ رأيتُ صحيفةً ... أَتَتْكَ من الحَجَّاج يُتْلى كتابُها" [المَصدَر نفسَه، د.ت، 85/1].

نستشفُ ممّا ذُكِرَ أنّ لفظَ الكتابِ يَحتمِلُ أنْ يكونَ مصدرًا كالقِيامِ، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ بِمَعنَى المَفعُولِ، أيِ المَكتُوبُ.

8- فَعْل: تجيءُ هذه الصّيغةُ على معانٍ صرفيّةٍ عدّةٍ، مِنها المَصدريّةُ، إذْ يُقاسُ عليها ما كانَ مُتعدِّيًا مِن بابِ (فَعَلَ – يَفْعُلُ)، نحو: (قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا)، ومِن بابِ (فَعَلَ – يَفْعِلُ)، نحو: (ضَـرَبَ يَضْـرِبُ ضَـرْبًا)، ومِن بابِ (فَعَلَ – يَفْعَلُ)، نحو: (قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعًا)، ومِن بابِ (فَعِلَ – يَفْعَلُ)، نحو: (حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا)، ومِن بابِ (فَعِلَ – يَفْعِلُ)، نحو: (وَمِقَ يَمِقُ وَمْقًا) [الحَملاويّ، 1999م، 114، وشـلاش، 2011م، 211، والحديثيّ، 1965ن، 212، وعبد الغنيّ، 2007م، 146].

وتأتي أحيانًا صفةً مُشبّهةً لِما كانَ على بابِ (فَعِلَ – يَفْعَلُ)، نحو: سَبِطَ يَسْبَطُ فهُوَ سَبْطٌ، وما كان على بابِ (فَعُلَ – يَفْعُلُ)، نحو: صَعُبَ يَصْعُبُ فهُوَ صَعْبٌ [شلاش، 2011م، 255].

ووردَتْ الصّـيغةُ نفسُـها بِمَعنَى المَفعُولِ في قولِهِ تعالى المُتعلّقِ بأهلِ البيتِ (عليهِمُ السّـلامُ) [الحسـكانيّ، 1990م، 173/1]: "**سمح**لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ **عَزْمِ** ٱلْأُمُورِ **سجى**" [آل عمران: 186].

قال مُحيِي الدّين درويش (ت 1403 هـ): "(عَزْمِ الأُمُورِ): أيْ مَعزُوماتُها، فَجَعَلَ المَصدرَ بِمَعنَى اسمِ المَفعُولِ" [الدّرويش، 1992م، 126/2].

ومِنَ المَوَاضِـعِ الّتي وردَتْ فيها صِـيغةُ (فَعْل) دالّةً على المَفعولِ هي لفظةُ (زَرْع) الواردةُ في قولِهِ تعالى المُتعلّقِ بالإمامِ عليٍّ (عليه السّلامُ) [النّيسابوريّ، 2018، 53/4-54]: "**سمح**وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ **وَزَرْعٌ** وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**سجى**" [الرَّعد: 4].

إنّ كلمةَ (زَرْع) وردَتْ على زِنَة المَصـدَر، إلّا أنّها دلّتْ على المَفْعُولِ، أيْ بِمَعنَى المَزرُوعِ، كما نقولُ: خَلْقُ اللهِ، أي مَخلوقَاتُهُ، وصَيْدُ الصّائِدِ، أي مَصِيدُهُ [الهَمذانيّ، 2006م، 649/3، وصافي، 1995م، 90/7].

وممّا جاءَ على الصِّـيغةِ نفسِـها، بيدَ أنّها دلّتْ على مَعنَى الفاعِلِ؛ لفظةُ (فَرْع) في قولِهِ تباركَ وتعالى المُنزَلِ في حقّ أهلِ بيتِ النّبوّةِ (عليهِمُ السّلامُ) [الحسكانيّ، 1990م، 406/1]: "**سمح**كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ 24 تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ**سجى**" [إبراهيم: 24 -25].

قالَ الأستاذُ مَحمُود صافي (ت 1376 هـ): "اسمٌ، هُوَ مَصدَرٌ في الأصلِ، وزنُهُ فَعْل بِفَتحٍ فَسكُونٍ، ثُمّ انتَقَلَ إلى مَعنَى اسمِ الفاعِلِ بِمَعنَى المُتَفَرّعِ مِنَ الأَصلِ" [صافي، 1995م، 185/7].

الخَاتِمةُ: الحمدُ للهِ الّذي بِنعمتِهِ تَتِمُّ الصّالحاتُ، وتُنالُ بِفَضلِهِ الرَّغباتُ، وتُبلَغُ الغاياتُ، وتُحقَّقُ الأهدافُ والطّموحاتُ؛ حمدًا كثيرًا طيّبًا مُبارَكًا فيهِ، ثُمّ الصّلاةُ والسّلامُ على النّبيّ الهُمامِ الّذي أرسلَهُ اللهُ رحمةً لِلأنامِ، وعلى أهلِ بيتِهِ الطّيّبينَ الكرامِ.

بعدَ دِراستي هذا البَحثَ خَرجْتُ بِنتائِجَ عدّةٍ، أهمُّها:

1- لَمْ يَكُنِ التَّحليلُ الصَّـرفيُّ وَليدَ العَصـرِ الحَدِيثِ، بلْ نَشَـأَ معَ نَشـأةِ الصَّـرفِ العربيّ؛ إذْ لُحِظَ أنَّ لِلعُلَماءِ الأقدَمِينَ تَحلِيلاتٍ صَـرفيّةً لِمسـائِلِ الصَّـرفِ العربيّ المُختَلَفِ فيها وغيرِ المُختَلَفِ فيها، وهذا ممّا يدلُّ على أنّهم لمْ يغفلوا عنْ تَناوُلِهِ، على الرَّغمِ مِن عَدمِ وُجُودِ هذا المُصطَلَحِ آنَذاك.

2- إنَّ أوّلَ مَنْ أسَّسَ لِمُصـطَلَحِ (التَّحليلِ الصَّـرفيّ) وأفرَدَ لَهُ بابًا هُو الأسـتاذُ الدّكتورُ فَخرُ الدّينِ قباوة، حيثُ تَناوَلَهُ بالدَّرسِ في كِتابِهِ (التَّحلِيلُ النَّحويّ أُصولُهُ وأدلَّتُهُ).

3- إنَّ الآياتِ المُتعلّقةَ بِأهلِ البَيتِ (عليهِمُ السَّـلامُ) –بِوَصـفِها مَتنًا- تُعدُّ مَتنًا مُهمًّا في الدَّرسِ اللُّغويّ عامّةً وفي الصَّـرفيّ خاصّـةً؛ لِما شَـمِلَتْهُ مِن قَضـايا صَـرفيّةٍ مُتنوّعةٍ كالخِلافِ الصَّـرفيّ في الأصـلِ الاشـتِقاقيّ للكلمةِ والخِلافِ في الوَزنِ وأصـلِ حَرفِ العلّةِ والتَّكِيرِ

والتّأنيثِ، وغيرِ ذلك ممّا يقعُ فيهِ الخِلافُ، وكذلك شَمِلَتْ مَسألةً بالغةَ الأهمّيّةِ في الدّرسِ الصَّرفيّ، ألَا وهي مَسألَةُ تَعدُّدِ المَعاني للِبناءِ الواحِدِ.

4- شَـمِلَتِ الآياتُ المُتعلّقةُ بِأهلِ البَيتِ (عليهِمُ السَّـلامُ) أهمَّ مَسـائِلِ الخِلافِ في الصَّـرفِ العربيّ كالخِلافِ في أصـلِ كلمةِ (البَريَّةِ، والشَّيطان)، والخِلافِ في التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ كالخِلافِ في (الصِّراطِ)، والخِلافِ في وَزنِ الكلمةِ كالخِلافِ في (آزَرَ، وسَلْسَبِيل)، وكذلك شمِلَت مَواضِـعَ كثيرةً مِنَ مَواضِـعِ التَّعدُّدِ في البِناءِ الواحِدِ، كالتَّعدُّد الحاصِـلِ في (فَعِيل، وفَعِيلَة، وفَعُول، وفُعُول، وفَعْل، ...)، وهذا ما جَعَلَ المَتنَ جديرًا بالدِّراسةِ.

5- يُعَدُّ الخِلافُ الصَّـرفيُّ مِنْ أهمِّ الأسـبابِ الّتي دَفعَتِ العُلماءَ إلى التَّحلِيلِ الصَّـرفيّ؛ إذْ نَجِدُهُم –في المَسـائِلِ الخِلافيّةِ- يُحلِّلُونَ بِعُمقٍ ودِقّةٍ مُحاولِينَ في تَحلِيلاتِهِم سَـبرَ أغوارِ المَسـألَةِ الواحِدَةِ، وهذا ما بَرَزَ جليًّا في صَـفحاتِ هذا البَحثِ، بِعَكسِ المَسـائلِ الّتي لا خِلافَ فيها، نَجِدُهُم لا يُحلِّلُونَ بالمُستَوى الّذي حَلَّلُوا في المَسائِلِ الخِلافيّةِ.

6- إنَّ مَسألَةَ التَّعدُّدِ في أوجُهِ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ تُسهِمُ في تَوسِيعِ الدَّلالاتِ وإثراءِ المَعاني؛ تَبعًا لِلسِّياقِ الّذي وَرَدَتْ فِيهِ الأبنيةُ الصَّرفيّةُ

7- إنَّ مِنْ أبرزِ أسبابِ التَّعدُّدِ في أوجُهِ التَّحلِيلِ الصَّرفيّ هُوَ اختِلافُ القِراءاتِ القُرآنيّةِ، وتَعدُّدُ لُغاتِ القَبائِلِ، والخِلافُ في أصلِ حَرفِ العِلّةِ.

8- تُعدُّ صيغةُ (فَعيل) مِن أكثرِ الصِّيَغِ الّتي تعدَّدَت أوجُهُا في التَّحلِيلِ الصَّرفيّ؛ إذْ وردَت دالّةً على المُبالَغَةِ والفاعِلِ والمَفعُولِ والصّفةِ المُشبّهةِ والمَصدَرِ.

المَصادِرُ والمَرَاجِعُ:

القُرآنُ الكريمُ.

- ابن أبي الصّلت، ديوانُ أُميّةَ بنِ أبي الصّلتِ (ت 626 م)، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيليّ، ط1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1998م.
- ابنُ الأنباريّ، الزّاهِرُ في معاني كلماتِ النّاسِ، أبو بكرٍ محمّدُ بنُ القاسمِ الأنباريُّ (ت 328 هـــ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط1، مُؤسّسةُ الرّسالةِ، بيروت – لبنان، 1412 هـ - 1992م.
- ابنُ جنّيّ، المُحتَسَب في تَبيينِ وُجُوهِ شواذِّ القراءاتِ والإيضاحِ عنها، أبو الفتحِ عُثمانُ بنُ جنّيّ (ت 392 هـــ)، تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، وعبد الحليم النّجّار، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة – مصر، 1994م.
- ابنُ جنّيّ، المُنصِفُ، أبو الفتحِ عُثمانُ بنُ جنّيّ (ت 392 هـــ)، تحقيق: د. إبراهيم مصطفى، ود. عبد الله أمين، ط1، إدارة إحياء التّراث القديم 1954م.
- ابنُ حنبل، مُسندُ الإمامِ أحمدِ بنِ حنبل (ت 241 هـــ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، مُؤسَّسةُ الرّسالةِ، بيروت – لبنان، 1421 هـــ - 2001م.
- ابنُ خالويهِ، الحُجّةُ في القراءاتِ السّبعِ، أبو عبدِ اللهِ الحسينُ بنُ أحمدَ، ابنُ خالويهِ (ت 370 هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط4، دارُ الشّروقِ – بيروت، 1401 هـ.
- ابنُ دريد، جمهرةُ اللّغةِ، أبو بكرٍ محمّدُ بنُ الحسنِ بنِ دريد الأزديُّ (ت 321 هـ)، تحقيق: رمزي مُنير بعلبكّي، ط1، دارُ العلمِ لِلملايين، بيروت – لبنان، 1987م.
- ابنُ زنجلةَ، حُجّةُ القراءاتِ، ، أبو زرعةَ عبدُ الرّحمنِ بنُ محمّدٍ ابنُ زنجلةَ (ت 403 هـ)، تحقيق: سعيدٌ الأفغانيُّ، ط5، مُؤسَّسةُ الرّسالةِ – بيروت، 1418 هـ - 1997م.
- ابنُ السّراج، الأُصولُ في النَّحوِ، ابنُ السّراج، أبو بكرٍ بنُ سَهلٍ البغداديُّ (ت 316 هـــ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، ط3، مُؤسَّسة الرّسالة – بيروت، 1996م.

- ابنُ عادل الحنبليُّ، اللُّبابُ في عُلومِ الكتابِ، أبو حفص عُمَرُ بنُ عليّ بنِ عادلٍ الدّمشقيُّ الحنبليُّ (ت 880 هـ)، تحقيق: الشّيخ أحمد عبد الموجود والشّيخ عليّ محمّد معوّض، وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية الدّكتور محمّد سعد رمضان حسن والدّكتور محمّد المتولّي الدّسوقيّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1419هـ - 1998م.
- ابنُ عاشور، التّحريرُ والتّنويرُ، الشّيخُ مُحمَّدٌ الطّاهرُ، ابنُ عاشور (ت 1393 هـ)، الدّار التّونسيّة للنّشر – تونس، 1984م.
- ابنُ فارسٍ، المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، أحمدُ ابنُ فارسٍ (ت 395 هـــ)، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1969م.
- ابنُ فارسٍ، مَقاييسُ اللُّغةِ، أحمدُ ابنُ فارسٍ (ت 395 هـــ)، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط2، 1979م.
- ابنُ مُجاهدٍ البغداديُّ، السّبعةُ في القراءاتِ، ، أبو بكرٍ أحمدُ بنُ موسى بنِ العبّاسِ ابنُ مُجاهدٍ البغداديُّ (ت 324 هـــ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف – مصر، 1400 هـ.
- ابن منظور، لسانُ العَربِ، محمّد بن مكرم ابن منظور، ط3، دار صادر – بيروت، 1414 هـ.
- ابنُ هشامٍ، أوضحُ المَسالِكِ إلى ألفيّةِ ابنِ مالكٍ، ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ، عبدُ اللهِ جمالُ الدّينِ بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ (ت 761 هـ)، تحقيق: محمّد مُحيي الدّين عبد الحميد، ط5، دار الجيل – بيروت، 1979م.
- أبو زهرة وآخرون، التَّفسِيرُ الوَسيطُ لِلقرآنِ الكريمِ، لجنة مِن العُلماء (محمّد أحمد أبو زهرة، محمّد خلف الله أحمد، محمّد مهديّ علام، عبد العظيم الغباشيّ، عليّ عبد العظيم، محمّد السّيّد ندا، محمّد حسين الذّهبيّ، محمّد سليم زيدان، مصطفى محمّد الحديديّ الطّير، عبد الحسيب طه حميدة، السّيّد مصطفى شريف طه السّاكت، عبد المهيمن محمّد سليمان الفقيّ، محمّد مرسي عامر، إبراهيم السّيّد السّويركيّ)، ط1، الهيأة العامّة لِشُؤونِ المَطابِعِ الأميريّة – مصر، (1393 هـ - 1414هـ) – (1973م – 1993م).
- الأخفشُ، معاني القرآنِ، أبو الحسن سعيدُ بنُ مسعدةَ الأخفشُ الأوسطُ (ت 215 ه)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1990م.
- الأزهريُّ، تهذيب اللّغة، أبو منصورٍ الأزهريُّ (ت 370 هـــ)، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، ط1، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت – لبنان، 2001م.
- الأصفهانيُّ، تفسِيرُ الرّاغبِ الأصفهانيّ، أبو القاسمُ الحُسينُ بنُ محمّدٍ الرّاغبُ الأصفهانيُّ (ت 502 هـــ)، تحقيق ج1: د. محمّد عبد العزيز بسيوني، ط1، كلّيّة الآداب – جامعة طنطا، 1999م، وتحقيق ج2،3:عادل بن عليّ الشّدي، ط1، دار الوطن – الرّياض، 2003م، وتحقيق ج4،5: هند بنت محمّد بن زاهد سردار، ط1، كلّيّة أصول الدّعوة وأصول الدّين – جامعة أمّ القرى، 2001م.
- الأعشى، ديوانُ الأعشى الكبير، ميمونُ بنُ قيسٍ الأعشى (ت 629 م)، شرح وتعليق: د. محمّد حسين، ط2، المكتبُ الشّرقيُّ لِلنّشر والتّوزيعِ، بيروت – لبنان، (د. ت).
- امرؤ القيس، ديوانُ امرئِ القيس (ت 544م)، تحقيق: محمّد أبو الفضلِ إبراهيم، ط5، دارُ المَعارفِ، القاهرة – مصر، (د. ت).
- الأنباريُّ، البَيانُ في غَريبِ إعرابِ القرآنِ، أبو البركاتِ كمالُ الدّينِ الأنباريُّ (ت 577 هـــــ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيأةُ المصريّةُ العامّةُ لِلكتابِ، 1980م.
- الأندلسيُّ ، البحر المحيط، محمّدُ بنُ يوسفَ أبو حيّانٍ الأندلسيُّ (ت 745 هـــ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ عليّ محمّد معوض، والدّكتور زكريّا عبد المجيد، والدّكتور أحمد النّجوليّ الجملّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1993م.
- الأندلسيُّ، ارتِشافُ الضَّربِ مِن لسانِ العربِ، محمّدُ بنُ يوسفَ أبو حيّانٍ الأندلسيُّ (ت 745 هـــ)، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1998م.
- الأنصاريّ، إعرابُ القرآنِ العظيمِ المَنسوبُ لِلعلّامةِ شيخِ الإسلامِ زكريّا الأنصاريّ (ت 926 هـــ) دراسةٌ وتَحقِيقٌ، موسى عليّ موسى مَسعود، رسالةُ ماجستير، إشراف: أ. د. محمّد عليّ حسنين صبرة، جامعةُ القاهرةِ، كلّيّةُ دار العُلومِ، قسمُ النَّحوِ والصَّرفِ والعَروض، 1421 هـ - 2001م.

- البديريّ، التَّحليلُ الصَّرفيُّ مَفهُومُهُ وأسبابُ تَعدُّدِهِ، د. فليّح خضيّر شَنَي، مجلّة لارك للفلسفة واللّسانيّات والعلوم الاجتماعيّة، م4، ع39، 2020م، جامعة واسط كلّيّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة https://doi.org/10.31185/lark.Vol10.Iss4.1634
- البغويُّ، تفسيرُ البَغَويّ المُسمَّى بـــ(معالم التّنزيل): أبو محمّدٍ الحسينُ بنُ مسعودٍ البغويُّ (ت 516 هـــ)، تحقيق: محمّد عبد الله النّمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، ط1، دارُ طيبةَ، الرّياض – السّعوديّة، 1409 هـ - 1989م.
- البنّاءُ، إتحافُ فُضَلاءِ البَشر في القراءاتِ الأربعةَ عشرَ، شهابُ الدّين أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ عبدِ الغنيّ الدّمياطيُّ البنّاءُ (ت 1117 هـــ)، تحقيق: الشّيخ أنس مهرة، ط1، دارُ الكُتُبِ العلميّةِ، بيروت – لبنان، 1419 هـ - 1998م.
- البيضاويُّ، أنوارُ التّنزيلِ وأسرارُ التّأويلِ، ناصِرُ الدّين أبو سعيدٍ عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ محمّدٍ الشّيرازيُّ البيضاويُّ (ت 685 هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشليّ، ط1، دارُ إحياءِ التّراثِ العربيّ – بيروت، 1418 هـ.
- ثعلبُ، مَجالِسُ ثعلبَ، أبو العبّاسِ أحمدُ بنُ يحيى ثعلبُ (ت 291 هـــ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط2، دار المعارف – مصر، 1960م.
- الجوهريُّ، تاجُ اللُّغةِ وصحاحُ العربيّةِ، أبو نصرٍ إسماعيلُ بنُ حمّادٍ الجوهريُّ (ت 393 هـــ)، تحقيق: أحمد عبد الغَفور عطّار، ط4، دار العلم لِلملايين، بيروت – لبنان، 1407 هـ - 1987م.
- الحازميُّ، الذّرّيّةُ في القرآنِ الكريمِ ومضامينُها التّربويّةُ (دراسةٌ تأصيليّةٌ لِتَربِيَةِ الأولادِ في الإسلامِ)، د. عبدُ الرّحمنِ الحازميُّ، شبكة الألوكة/ 1428 هـ.
- الحديثيُّ، أبنيةُ الصَّرفِ في كتابِ سِيبويهِ: د. خديجةُ الحديثيُّ (ت 1439 هـ)، ط1، منشورات مكتبة النّهضة – بغداد، 1965م.
- الحَسكانيُّ، شَواهِدُ التَّنزيلِ لِقَواعِدِ التَّفضِيلِ في الآياتِ النّازلةِ في أهلِ البيتِ (صلواتُ اللهِ وسَلامُهُ عليهِمْ)، الحافظُ الحسكانيُّ، عُبَيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ الحنفيُّ النّيسابوريُّ (ت 481 هـ)، تحقيق: الشّيخ محمّد باقر المحموديّ، ط1، مُؤسَّسةُ الطّبعِ والنّشر التّابِعةُ لِوزارةِ الثّقافةِ والإرشادِ الإيرانيّ، 1990م.
- الحلبيُّ، الدُّرُّ المَصونُ في عُلومِ الكتابِ المَكنُونِ، أحمدُ بنُ يوسفَ، السّمينُ الحلبيُّ (ت 756 هـــ)، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم – دمشق، د. ت.
- الحلبيُّ، عُمدةُ الحُفّاظِ في تَفسِيرِ أشرفِ الألفاظِ، أحمدُ بنُ يوسفَ، السَّمينُ الحلبيُّ (ت 756 هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط1، دارُ الكُتُبِ العلميّةِ، بيروت – لبنان، 1417 هـ - 1996م.
- الحَمَلاويُّ، شذا العَرفِ في فَنِّ الصَّرفِ، الشّيخُ أحمدُ الحَمَلاويُّ (ت 1315 هـ)، تحقيق: حجر عاصي، ط1، دار الفكر العربيّ، بيروت – لبنان، 1999م.
- الخليل، كِتابُ العَينِ، الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ (ت 175 هـ)، تحقيق: د. مهديّ المخزوميّ والدّكتور، د. إبراهيم السّامرّائيّ، (د. ت).
- الدّانيُّ، التّيسِيرُ في القراءاتِ السّبعِ، أبو عمرٍو عثمانُ بنُ سعيدٍ الدّانيُّ (ت 444 هـــ)، تحقيق: د. خلف حمود سالم الشّعْدليّ، ط1، دار الأندلس، حائل – السّعوديّة، 1436 هـ - 2015م.
- الدّرّة، تَفسِيرُ القرآنِ الكريمِ وإعرابُهُ وبَيانُهُ، الشّيخ مُحمَّد عليّ طه الدّرّة (ت 1428 هـ)، ط1، دارُ ابن كثيرٍ، دمشق، 2009م.
- الدّرويشُ، إعرابُ القرآنِ وبيانُهُ، مُحيي الدّينِ الدّرويشُ (ت 1403 هـــ)، ط3، دارُ الإرشادِ لِلشُّؤونِ الجامعيّةِ ، حمص – سورية، 1992م.
- الدّينوريُّ، أدبُ الكاتِبِ، ابنُ قتيبةَ الدّينوريُّ، أبو مُحمّدٍ عبدُ اللهِ بنُ مُسلِمٍ (ت 276 هـــ)، تحقيق: محمّد الدّاليّ، مُؤسَّسة الرّسالة – بيروت، (د. ت).
- الذّبيانيّ، ديوانُ النّابغةِ الذّبيانيّ (ت 604 م)، تحقيق: محمّد أبو الفضلِ إبراهيم، ط2، دارُ المَعارفِ، القاهرة – مصر، (د. ت).
- الرّازيُّ، كِتابُ الزّينَةِ، أبو حاتمٍ محمّدُ بنُ إدريسَ بنِ المُنذرِ بنِ داودَ الرّازيُّ (ت 277 هـــ)، تحقيق: سعيد الغانميّ، ط1، منشورات الجمل – بيروت، (د. ت).

- الرّازيُّ، مَفاتِيحُ الغَيبِ، أبو عبدِ اللهِ محمّدُ بنُ عمرَ بنِ الحسنِ بنِ الحسينِ الفَخرُ الرّازيُّ (ت 606 هـــ)، ط3، دارُ إحياءِ التّراثِ العربيّ – بيروت، 1420 هـ.
- الرَّضيُّ، شرحُ شافيةِ ابنِ الحاجِبِ، محمّدُ بنُ الحسنِ الرَّضيُّ الإستراباذيُّ (ت 686 هـــ)، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومُحمّد الزّفراف، ومُحمّد مُحيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة – بيروت، 1975م.
- الزَّبيديُّ، ائتِلافُ النُّصرةِ في اختِلافِ نُحاةِ الكُوفةِ والبصرةِ، عبدُ اللّطِيفِ بنُ أبي بكرٍ الشَّرجيُّ الزَّبيديُّ (ت 802 هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابيّ، ط1، عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، 1407 هـ - 1987م.
- الزَّبيديُّ، تاجُ العروس مِن جَواهِر القامُوس، مُحمّد مُرتضَـى الحسينيُّ الزَّبيديُّ، تحقيق: عبد الكريم العزباويّ، مطبعة حكومة الكويت، 1392 هـ - 1972م.
- الزّجّاجُ، معاني القُرآنِ وإعرابُهُ، إبراهيمُ بنُ السّري بن سَهلٍ أبو إسحاقَ الزّجّاجُ (ت 311 هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1988م.
- الزّمخشريُّ، الكشّافُ عَنْ حقائقِ غوامضِ التّنزيلِ وعيونِ الأقاويلِ في وجوهِ التّأويلِ، جارُ اللهِ الزّمخشريُّ، أبو القاسمِ محمودُ بنُ عُمَرَ (ت 538 هــ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود والشّيخ عليّ محمّد معوّض، ط1، مكتبة العبيكان، الرّياض – السّعوديّة، 1418 هـ - 1998م.
- السّامرّائيّ، مَعاني الأبنيةِ في العربيّةِ، الدّكتور فاضل صالح السّامرّائيّ، ط2، دارُ عمارٍ لِلنّشر والتّوزيعِ – عمّان، 1428 هـ - 2007م.
- السّريّعُ، حاشِيَتانِ مِن حَواشِـي ابنِ هشـامٍ الأنصـاريّ على ألفيّة ابنِ مالكٍ (دراسـةً وتَحقِيقًا)، د. جابرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سـريّعٍ السّـريّعُ، أُطروحةُ دكتوراه، إشراف: د. إبراهيمُ بنُ صالحٍ العوفيُّ، الجامعةُ الإسلاميّةُ بالمدينةِ المُنوَّرةِ، كلّيّةُ اللُّغةِ العربيّةِ، قسمُ اللُّغويّاتِ، 1439 هـ - 1440 هـ.
- سطّام، الخِلافُ الصَّرفيُّ في ألفاظِ القرآنِ الكريمِ بينَ البَصريّينَ والكُوفيّينَ، د. كاطع جار اللهِ سطّام (ت 1442 هــ)، ط1، ديوان الوقف الشّيعيّ – أمانة مسجد الكوفة، 2021م.
- السّيرافيّ، شَرحُ كِتابِ سيبويهِ، أبو سَعيدٍ الحَسَنُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ المرزبانِ السّيرافيُّ (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد عليّ، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 2008م.
- السّيوطيُّ، المُزهِرُ في عُلومِ اللّغةِ وأنواعِها، جلالُ الدّينِ السّيوطيُّ (ت 911 هـ)، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، ط1، دار الكتب العلميّة – بيروت، 1998م.
- شلاش والفرطوسيّ، المُهذّبُ في علمِ التّصريفِ، د. هاشم طه شلاش النّعيميُّ، وصلاح مهديّ الفرطوسيّ (ت 1431 هـ)، ط1، مَطابعُ بيروتَ الحديثةُ، 1432 هـ - 2011م.
- الصّاحِب، المُحيطُ في اللّغةِ، الصّاحبُ بنُ عبّادٍ (ت 385 هـــ)، تحقيق: د. محمّد حسين آل ياسين، ط1، عالَمُ الكُتُبِ، بيروت – لبنان، 1414هـ - 1994م.
- صافي، الجدولُ في إعرابِ القرآنِ وصرفِهِ وبَيانِهِ، الأستاذ محمود صافي (ت 1376 هـ)، ط3، دار الرّشيد – دمشق، 1995م.
- الصُّحاريُّ، الإبانةُ في اللّغةِ العربيّةِ، سلمةُ بنُ مُسلمٍ العَوتبيُّ الصُّحاريُّ (ت 511 هـــ)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، ود.نصرت عبد الرّحمن، ود. صلاح جرّار، ود. محمّد حسن عوّاد، ود. داسم أبو صفيّة، ط1، وزارة التّراث القوميّ والثّقافة، مسقط – سلطنة عمان، 1420 هـ - 1999م.
- الصّـقليُّ، أبنيةُ الأسـماءِ والأفعالِ والمَصـادِر، ابنُ القطّاعِ الصّـقليُّ (ت 515 هـــ)، تحقيق: أحمد محمّد عبد الدّايم، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة – مصر، 1999م.
- الطّبرسـيُّ، مجمعُ البَيانِ في تَفسِيرِ القرآنِ، أبو عليٍّ الفضـلُ بنُ الحسـنِ الطّبرسـيُّ (ت 548 هـــ)، ط1، دارُ العُلومِ لِلتّحقِيقِ والطّباعةِ والنّشر والتّوزيعِ، بيروت – لبنان، 2005م.

- الطّبريُّ، جامعُ البَيانِ عنْ تأويلِ آيِ القرآنِ، أبو جعفرٍ مُحمّدُ بنُ جريرٍ الطّبريُّ (ت 310 هـــــ)، تحقيق: د. عبدُ اللهِ بنُ عبدِ المُحسِــنِ التّركيُّ، ط1، هجر لِلطّباعةِ والنّشر والتّوزيعِ والإعلانِ، القاهرة، 2001م.
- عبد الغنيّ، الصَّرفُ الكافي، أيمن أمين عبد الغنيّ، ط5، دار التّوفيقيّة للتّراث، القاهرة – مصر، 2007م.
- العزّاويّ، ابنُ سـيده صـرفيًّا، د. فائزة عليّ العزّاويّ، أُطروحة دكتوراه، إشـراف: د. هاشـم طه شـلاش النّعيميّ، جامعة بغداد، كلّيّة التّربية / ابن رشد، 2007م.
- العكبريُّ، التِّبيانُ في إعرابِ القرآنِ، أبو البقاءِ عبدُ اللهِ بنُ الحُسينِ العكبريُّ (ت 616 هـــ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، د.ت.
- العيدانيّ، الاحتِمالُ الصَّـرفيُّ في القرآنِ الكريمِ، د. جلال الدّين يوسـف فيصـل العيدانيّ، ط1، مُؤسَّسـة دار الصّـادق الثّقافيّة، بابل – العراق، 2023م.
- الفارسـيُّ، الحُجّةُ لِلقرّاءِ السّبعةِ، أبو عليٍّ الحسـنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفّار الفارسـيُّ (ت 377 هـــ)، تحقيق: بدر الدّين قهوجي وبشـير جويتاتي، ط2، دارُ المَأمُونِ للتّراثِ، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، 1413 هـ - 1993م.
- الفارسيُّ، المَسائلُ المُشكِلةُ المَعروفَةُ بـــ (البَغداديّات)، أبو عليٍّ الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفّار الفارسيُّ (ت 377 هـــ)، تحقيق: صلاح الدّين عبد الله السّنكاويّ، مطبعة العاني، بغداد – العراق، (د. ت).
- الفارضـيُّ، شرحُ الإمامِ الفارضـيّ على ألفيّةِ ابن مالكٍ، شمسُ الدّينِ محمّدٌ الفارضـيُّ الحَنبليُّ (ت 981 هـــ)، تحقيق: محمّد مصطفى الخطيب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1439 هـ - 2018م.
- الفرّاءُ، كِتابٌ فِيهِ لُغاتُ القرآنِ، أبو زكريّا يحيى بنُ زيادٍ الفرّاءُ (ت 207 هـــ)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السّريّع، نُشِرَ على الشّبكة العالميّة، 1435 هـ.
- الفرّاءُ، معاني القرآنِ، أبو زكريّا يحيى بنُ زيادٍ الفرّاءُ (ت 207 هـــ)، تحقيق: أحمد يوسـف نجاتي ومحمّد عليّ النّجّار، ط3، عالَمُ الكُتُبِ، بيروت – لبنان، 1403 هـ - 1983م.
- القادوسيّ، أثرُ القراءاتِ القرآنيّةِ في الصّناعةِ المعجميّةِ (تاج العروس نموذجًا)، د. عبد الرّزّاق القادوسيّ، أُطروحة دكتوراه، إشراف: أ.د. رجب عبد الجواد إبراهيم، جامعة حلوان – مصر، كلّيّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة، 1431 هـ - 2010م.
- القاضي ، البدورُ الزّاهرةُ في القراءاتِ العشرِ المُتواتِرةِ مِن طَريقَيِ الشّاطبيّةِ والدُّرّةِ، عبد الفتّاح عبد الغنيّ القاضي (ت 1403 هـــ)، ط3، دارُ السّلامِ – مصر، 1431 هـ - 2010م.
- قراءتي، تَفسِيرُ النُّور، الشّيخ مُحسن قراءتي، ط1، دارُ المُؤرّخِ العربيّ، بيروت – لبنان، 1435 هـ - 2014م.
- قباوة، التَّحلِيلُ النَّحويُّ أُصولُهُ وأدلّتُهُ، فخر الدّين قباوة، ط1، الشّركة المصريّة العالميّة لِلنّشر، لونجمان – مصر، 2002م.
- القطوف، مَجيءُ فَعيلٍ بِمَعنَى فاعِلٍ ومَفعُولٍ ودلالةُ اسـتِعمالِها في القرآنِ، عبد الملك المختار القطوف حسـن، مجلّة القرطاس، ع21، ج2، 2022م، جـامـعـة الـزّاويـة، كـلّـيّـة الـتّـربـيـة https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/664/569
- القندوزيُّ، ينابيعُ المَودّةِ لِذَوِي القُربى، سليمانُ بنُ إبراهيمَ القندوزيُّ الحنفيُّ (ت 1294 هـ)، تحقيق: السّيّد عليّ جمال أشرف الحسينيّ، ط2، دار الأسوةِ لِلطّباعةِ والنّشر، 1422 هـ.
- كحيل، التِّبيانُ في تَصريفِ الأسماءِ، أحمد حسن كحيل، ط6، جامعة الأزهر، (د. ت).
- لبيد، ديوانُ لبيدِ بنِ ربيعةَ العامريّ، أبو عقيلٍ لبيدُ بنُ ربيعةَ بنُ مالكٍ العامريُّ (ت 661 م)، تحقيق: حَمدو طمّاس، ط1، دارُ المعرفةِ، بيروت – لبنان، 1425 هـ - 2004م.
- المُبرّدُ، المُقتضَـبُ، أبو العبّاس مُحمّدُ بنُ يزيدَ المُبرّدُ (ت 285 هـــ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضـيمة، ط2، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، وزارة الأوقاف – مصر، 1399 هـ - 1979م.

- المرزوقيُّ، شرحُ ديوانِ الحَماسةِ، أبو عليٍّ بنُ محمّدِ بنِ الحسنِ المرزوقيُّ الأصفهانيُّ (ت 421 هـــ)، تحقيق: غريد الشّيخ، ط1، دارُ الكُتُبِ العلميّةِ، بيروت – لبنان، 1424 هـ - 2003م.
- مكّيّ، مُشكلُ إعرابِ القرآنِ، أبو محمّدٍ مكّيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ (ت 437 هـ)، ط2، مُؤسَّسة الرّسالةِ ، بيروت – لبنان، 1984م.
- النّحّاسُ، إعرابُ القرآنِ، أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمّدِ بنِ إسماعيلَ النّحّاسُ (ت 338 هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط2، عالَمُ الكُتُبِ، بيروت – لبنان، 1405 هـ - 1985م.
- النّحّاسُ، مَعاني القرآنِ، أبو جعفرٍ النّحّاسُ أحمدُ بنُ محمّدٍ (ت 338 هـــ)، تحقيق: الشّيخ محمّد عليّ الصّابونيّ، ط1، جامعةُ أمِّ القُرى، مكّةُ المُكرَّمةُ – السّعوديّةُ، 1409 هـ - 1988م.
- النّيسابوريُّ، المَبسُوطُ في القراءاتِ العشر، ابنُ مهران النّيسابوريُّ (ت 381 هـــ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللّغة العربيّة – دمشق، 1981م.
- النّيسابوريّ، المُستَدرَك على الصَّحِيحَينِ، أبو عبد اللهِ مُحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الحاكِمُ النّيسابوريُّ (ت 405 هـــ)، تحقيق: عادل مُرشد، وأحمد برهوم، ومحمّد كامل قرة بلي، وسعيد اللّحّام، ط1، دار الرّسالة العالميّة، 2018م.
- الهَرويّ، الهِباتُ السَّنيّةُ العليّةُ على أبياتِ الشّاطبيّةِ الرّائيّةِ، مُلّا عليّ القاري الهَرويّ (ت 1014 هـــ)، تحقيق: عبدُ الرّحمنِ بنُ عبدِ العزيز بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبد الكريمِ السّديسُ، ط1، دار طيبة الخضراء للنّشر والتّوزيع – مكّة المُكرّمة، 1439 هـ - 2018م.
- الهَمَذانيُّ، الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ، المُنتجَبُ الهَمَذانيُّ (ت 643 هـــ)، تحقيق: محمّد نظامُ الدّينِ الفتيّح، ط1، مكتبة دار الزّمان – السّعوديّة، 2006م.
- الواحديُّ، التَّفسِيرُ البَسيطُ، أبو الحَسن عليُّ بنُ أحمدَ بن محمّدٍ الواحديُّ (ت 468 هـــ)، أصلُ تحقيقِهِ أطروحة دكتواه في جامعة الإمام محمّد بن سعود، ط1، عمادة البحث العلميّ – جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض – السّعوديّة،1430 هـ.

Sources and References:

- **The Holy Qur'an.**
- Ibn Abi al-Salt, Diwan of Umayya ibn Abi al-Salt (d. 626 CE), edited by Dr. Saji' Jamil al-Jubaili, 1st edition, Dar Sader, Beirut, Lebanon, 1998 CE.
- Ibn al-Anbari, Al-Zahir fi Ma'ani Kalimat al-Nas, Abu Bakr Muhammad ibn al-Qasim al-Anbari (d. 328 AH), edited by Dr. Hatim Salih al-Dhamin, 1st edition, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, 1412 AH - 1992 CE. Ibn Jinni, Al-Muhtasab fi Tabyeen Wujuh Shawadh al-Qira'at wa al-Idah 'anha, Abu al-Fath 'Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by 'Ali al-Najdi Nasif, 'Abd al-Halim al-Najjar, and 'Abd al-Fattah Isma'il Shalabi, Ministry of Awqaf – Supreme Council for Islamic Affairs – Egypt, 1994 CE.
- Ibn Jinni, Al-Munsif, Abu al-Fath 'Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Dr. Ibrahim Mustafa and Dr. 'Abd Allah Amin, 1st edition, Department of Reviving Ancient Heritage, 1954 CE.
- Ibn Hanbal, Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal (d. 241 AH), edited by Shu'ayb al-Arna'ut, 1st edition, Al-Risalah Foundation, Beirut – Lebanon, 1421 AH - 2001 CE. Ibn Khalawayh, Al-Hujjah fi al-Qira'at al-Sab' (The Proof in the Seven Readings), Abu Abdullah al-Husayn ibn Ahmad Ibn Khalawayh (d. 370 AH), edited by Dr. Abd al-Aal Salim Makram, 4th edition, Dar al-Shuruq, Beirut, 1401 AH.
- Ibn Duraid, Jamharat al-Lughah (The Compendium of the Language), Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan ibn Duraid al-Azdi (d. 321 AH), edited by Ramzi Munir Baalbaki, 1st edition, Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, Lebanon, 1987 CE. Ibn Zanjalah, The Authority on Recitations, Abu Zur'ah 'Abd al-

Rahman ibn Muhammad ibn Zanjalah (d. 403 AH), edited by Sa'id al-Afghani, 5th edition, Al-Risalah Foundation, Beirut, 1418 AH - 1997 CE.

- Ibn al-Sarraj, The Foundations of Grammar, Ibn al-Sarraj, Abu Bakr ibn Sahl al-Baghdadi (d. 316 AH), edited by Dr. 'Abd al-Husayn al-Fatli, 3rd edition, Al-Risalah Foundation, Beirut, 1996 CE.
- Ibn Adil al-Hanbali, Al-Lubab fi Ulum al-Kitab (The Essence of the Sciences of the Book), Abu Hafs Umar ibn Ali ibn Adil al-Dimashqi al-Hanbali (d. 880 AH), edited by Sheikh Ahmad Abd al-Mawjud and Sheikh Ali Muhammad Muawwad, with contributions to its editing for his university thesis by Dr. Muhammad Saad Ramadan Hassan and Dr. Muhammad al-Mutawalli al-Dasuqi, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1419 AH - 1998 CE.
- Ibn Ashur, Al-Tahrir wa al-Tanwir (The Liberation and Enlightenment), Sheikh Muhammad al-Tahir Ibn Ashur (d. 1393 AH), Tunisian Publishing House, Tunis, 1984 CE.
- Ibn Faris, Al-Mudhakkar wa al-Mu'annath (The Masculine and the Feminine), Ahmad Ibn Faris (d. 395 AH), edited by Dr. Ramadan Abd al-Tawwab, 1st ed., al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1969.
- Ibn Faris, Maqayis al-Lughah, Ahmad ibn Faris (d. 395 AH), edited by Abd al-Salam Harun, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 2nd ed., 1979.
- Ibn Mujahid al-Baghdadi, al-Sab'ah fi al-Qira'at, Abu Bakr Ahmad ibn Musa ibn al-Abbas ibn Mujahid al-Baghdadi (d. 324 AH), edited by Dr. Shawqi Dayf, 2nd ed., Dar al-Ma'arif, Egypt, 1400 AH.
- Ibn Manzur, Lisan al-'Arab, Muhammad ibn Mukarram ibn Manzur, 3rd ed., Dar Sader, Beirut, 1414 AH. Ibn Hisham, Awdaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik, Ibn Hisham al-Ansari, ʿAbd Allāh Jamāl al-Dīn ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Yūsuf (d. 761 AH), edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd Allāh ibn Yūsuf, 5th edition, Dār al-Jīl – Beirut, 1979 CE.
- Abu Zahra and others, Al-Tafsir Al-Wasit li'l-Qur'an Al-Karim (The Concise Interpretation of the Noble Qur'an), a committee of scholars (Muhammad Ahmad Abu Zahra, Muhammad Khalaf Allah Ahmad, Muhammad Mahdi Allam, Abd al-Azim al-Ghabashi, Ali Abd al-Azim, Muhammad al-Sayyid Nada, Muhammad Husayn al-Dhahabi, Muhammad Salim Zaydan, Mustafa Muhammad al-Hadidi al-Tayr, Abd al-Hasib Taha Hamida, al-Sayyid Mustafa Sharif Taha al-Sakit, Abd al-Muhaymin Muhammad Sulayman al-Faqi, Muhammad Morsi Amer, Ibrahim al-Sayyid al-Suwayrki), 1st edition, General Authority for Amiri Printing Affairs – Egypt, (1393 AH - 1414 AH) – (1973 CE - 1993 CE.(
- Al-Akhfash, Ma'ani al-Qur'an, Abu al-Hasan Sa'id ibn Mas'adah al-Akhfash al-Awsat (d. 215 AH), edited by Dr. Huda Mahmoud Qara'ah, 1st edition, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1990 CE.
- Al-Azhari, Tahdhib al-Lughah, Abu Mansur al-Azhari (d. 370 AH), edited by Ibrahim al-Abyari, 1st edition, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, Lebanon, 2001 CE.
- Al-Isfahani, Tafsir al-Raghib al-Isfahani, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH), vol. 1, edited by Dr. Muhammad Abdul Aziz Basyouni, 1st ed., Faculty of Arts, Tanta University, 1999 CE; and the editing of vols. 2 and 3 by Adil bin Ali al-Shaddi, 1st ed., Dar al-Watan, Riyadh, 2003 CE; and the editing of vols. 4 and 5 by Hind bint Muhammad bin Zahid Sardar,

1st ed., Faculty of Fundamentals of Da'wah and Fundamentals of Religion, Umm al-Qura University, 2001 CE.

- Al-A'sha, Diwan al-A'sha al-Kabir, by Maymun ibn Qays al-A'sha (d. 629 CE), commentary and annotation by Dr. Muhammad Hussein, 2nd ed., Al-Maktab al-Sharqiyy li al-Nashr wa al-Tawzi', Beirut, Lebanon, (n.d.).
- Imru' al-Qays, Diwan of Imru' al-Qays (d. 544 CE), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 5th edition, Dar al-Ma'arif, Cairo, Egypt, (n.d.(.
- Al-Anbari, Al-Bayan fi Gharib I'rab al-Qur'an, Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), edited by Dr. Taha Abd al-Hamid Taha, Egyptian General Book Organization, 1980 CE.
- Al-Andalusi, Al-Bahr al-Muhit, Muhammad ibn Yusuf Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Sheikh Adil Ahmad Abd al-Mawjud, Sheikh Ali Muhammad Muawwad, Dr. Zakaria Abd al-Majid, and Dr. Ahmad al-Najuli al-Jamal, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1993 CE. Al-Andalusi, Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab, by Muhammad ibn Yusuf Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Rajab Uthman Muhammad, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1998 CE.
- Al-Ansari, I'rab al-Qur'an al-'Azim, attributed to the scholar Shaykh al-Islam Zakariyya al-Ansari (d. 926 AH): A Study and Critical Edition, by Musa Ali Musa Mas'ud, Master's thesis, supervised by Professor Muhammad Ali Hasanein Sabra, Cairo University, Faculty of Dar al-Ulum, Department of Grammar, Morphology, and Prosody, 1421 AH - 2001 CE.
- Al-Budairi, Al-Tahlil al-Sarfi, its concept and the reasons for its multiplicity, by Dr. Falih Khudhair Shani, Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences, Vol. 4, No. 39, 2020, University of Wasit, College of Arts, Department of Arabic Language https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss39.1634
- Al-Baghawi, Tafsir al-Baghawi, also known as Ma'alim al-Tanzil: Abu Muhammad al-Husayn ibn Mas'ud al-Baghawi (d. 516 AH), edited by Muhammad Abdullah al-Nimr, Uthman Juma'a Damiriya, and Sulayman Muslim al-Harsh, 1st edition, Dar Tayyiba, Riyadh, Saudi Arabia, 1409 AH - 1989 CE.
- Al-Banna', *Ithaf Fudala' al-Bashar fi al-Qira'at al-Arba'a 'Ashar*, by Shihab al-Din Ahmad ibn Muhammad ibn 'Abd al-Ghani al-Dimyati al-Banna' (d. 1117 AH), edited by Sheikh Anas Mahra, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1419 AH - 1998 CE.
- Al-Baydawi, *Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil*, by Nasir al-Din Abu Sa'id 'Abd Allah ibn 'Umar ibn Muhammad al-Shirazi al-Baydawi (d. 685 AH), edited by Muhammad 'Abd al-Rahman al-Mar'ashli, 1st edition, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, 1418 AH. Tha'lab, Majalis Tha'lab, Abu al-'Abbas Ahmad ibn Yahya Tha'lab (d. 291 AH), edited by 'Abd al-Salam Muhammad Harun, 2nd edition, Dar al-Ma'arif, Egypt, 1960 CE.

- Al-Jawhari, Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyyah, Abu Nasr Isma'il ibn Hammad al-Jawhari (d. 393 AH), edited by Ahmad 'Abd al-Ghafur 'Attar, 4th edition, Dar al-'Ilm lil-Malayin, Beirut, Lebanon, 1407 AH - 1987 CE.
- Al-Hazimi, Al-Dhurriyyah fi al-Qur'an al-Karim wa Madhamuniha al-Tarbuwiyyah (Dirasat Ta'siliyyah li-Tarbiyyat al-Awlad fi al-Islam), Dr. 'Abd al-Rahman al-Hazimi, Al-Alukah Network, 1428 AH. Al-Hadithi, Morphological Structures in Sibawayh's Book: Dr. Khadija al-Hadithi (d. 1439 AH), 1st ed., Al-Nahda Library Publications – Baghdad, 1965 CE.
- Al-Haskani, Evidence from Revelation for the Rules of Preference in Verses Revealed Concerning the People of the House (Peace and Blessings of God be upon them), Al-Hafiz al-Haskani, Ubayd Allah ibn Abd Allah ibn Ahmad al-Hanafi al-Nisaburi (d. 481 AH), edited by Sheikh Muhammad Baqir al-Mahmoudi, 1st ed., Printing and Publishing Foundation affiliated with the Iranian Ministry of Culture and Islamic Guidance, 1990 CE. Al-Halabi, Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknun (The Preserved Pearl in the Sciences of the Hidden Book), by Ahmad ibn Yusuf al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), edited by Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, n.d.
- Al-Halabi, Umdat al-Huffaz fi Tafsir Ashraf al-Alfaz (The Reliance of the Memorizers in the Interpretation of the Noblest Words), by Ahmad ibn Yusuf al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), edited by Muhammad Basil Uyun al-Sud, 1st ed., Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1417 AH - 1996 CE.
- Al-Hamalawi, Shadha al-Arif fi Fann al-Sarf (The Fragrance of Knowledge in the Art of Morphology), by Sheikh Ahmad al-Hamalawi (d. 1315 AH), edited by Hajar Asi, 1st ed., Dar al-Fikr al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1999 CE. Al-Khalil, Kitab al-'Ayn, by al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 175 AH), edited by Dr. Mahdi al-Makhzumi and Dr. Ibrahim al-Samarra'i (n.d.(.
- Al-Dani, Al-Taysir fi al-Qira'at al-Sab', by Abu 'Amr 'Uthman ibn Sa'id al-Dani (d. 444 AH), edited by Dr. Khalaf Hammoud Salem al-Shaghdali, 1st edition, Dar al-Andalus, Ha'il, Saudi Arabia, 1436 AH - 2015 CE.
- Al-Durrah, Tafsir al-Qur'an al-Karim wa I'rabuh wa Bayanuh, by Sheikh Muhammad 'Ali Taha al-Durrah (d. 1428 AH), 1st edition, Dar Ibn Kathir, Damascus, 2009 CE. Al-Darwish, I'rab al-Qur'an wa Bayanuhu (The Grammatical Analysis and Explanation of the Qur'an), by Muhyi al-Din al-Darwish (d. 1403 AH), 3rd ed., Dar al-Irshad lil-Shu'un al-Jami'iyya, Homs, Syria, 1992 CE.
- Al-Dinawari, Adab al-Katib (The Writer's Etiquette), by Ibn Qutaybah al-Dinawari, Abu Muhammad Abdullah ibn Muslim (d. 276 AH), edited by Muhammad al-Dali, Mu'assasat al-Risalah, Beirut, n.d.
- Al-Dhibyani, Diwan al-Nabigha al-Dhibyani (d. 604 CE), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 2nd ed., Dar al-Ma'arif, Cairo, Egypt, n.d. Al-Razi, Kitab al-Zina, Abu Hatim Muhammad ibn Idris ibn al-Mundhir ibn Dawud al-Razi (d. 277 AH), edited by Sa'id al-Ghanimi, 1st edition, Al-Jamal Publications, Beirut, (n.d.(.

- Al-Razi, Mafatih al-Ghayb, Abu 'Abd Allah Muhammad ibn 'Umar ibn al-Hasan ibn al-Husayn al-Fakhr al-Razi (d. 606 AH), 3rd edition, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, 1420 AH.
- Al-Radi, Sharh Shafiya Ibn al-Hajib, Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Istrabadi (d. 686 AH), edited by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafraf, and Muhammad Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1975 CE. Al-Zubaidi, The Alliance of Support in the Differences of the Grammarians of Kufa and Basra, by Abd al-Latif ibn Abi Bakr al-Sharji al-Zubaidi (d. 802 AH), edited by Dr. Tariq al-Janabi, 1st edition, Alam al-Kutub and Maktabat al-Nahda al-Arabiyya, 1407 AH - 1987 AD.
- Al-Zabidi, Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus, by Muhammad Murtada al-Husayni al-Zabidi, edited by Abd al-Karim al-Azbawi, Kuwait Government Press, 1392 AH - 1972 CE.
- Al-Zajjaj, Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuh, by Ibrahim ibn al-Sari ibn Sahl Abu Ishaq al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by Dr. Abd al-Jalil Abduh Shalabi, 1st edition, Alam al-Kutub, Beirut, 1988 CE.
- Al-Zamakhshari, Al-Kashshaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil wa 'Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta'wil, Jar Allah al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn 'Umar (d. 538 AH), edited by Sheikh 'Adil Ahmad 'Abd al-Mawjud and Sheikh 'Ali Muhammad Mu'awwad, 1st edition, Al-'Ubaikan Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1418 AH - 1998 CE.
- Al-Samarra'i, Ma'ani al-Abniya fi al-'Arabiyya, Dr. Fadil Salih al-Samarra'i, 2nd edition, Dar 'Ammar for Publishing and Distribution, Amman, 1428 AH - 2007 CE.
- Al-Sari', Two Glosses from Ibn Hisham al-Ansari on Ibn Malik's Alfiyya (A Study and Critical Edition), by Dr. Jabir ibn Abdullah ibn Sari' al-Sari', PhD dissertation, supervised by Dr. Ibrahim ibn Salih al-Awfi, Islamic University of Madinah, Faculty of Arabic Language, Department of Linguistics, 1439-1440 AH.
- Sattam, Morphological Disagreements in the Words of the Holy Qur'an between the Basrans and the Kufans, by Dr. Kat'a Jar Allah Sattam (d. 1442 AH), 1st ed., Shi'a Endowment Office – Secretariat of the Kufa Mosque, 2021 CE. Al-Sirafi, Sharh Kitab Sibawayh, Abu Sa'id al-Hasan ibn 'Abd Allah ibn al-Marzuban al-Sirafi (d. 368 AH), edited by Ahmad Hasan Mahdali and 'Ali Sayyid 'Ali, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2008.
- Al-Suyuti, Al-Muzhir fi 'Ulum al-Lughah wa Anwa'iha, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Fu'ad 'Ali Mansur, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1998.
- Shalash and al-Fartusi, Al-Muhadhab fi 'Ilm al-Tasrif, Dr. Hashim Taha Shalash al-Nu'aymi and Salah Mahdi al-Fartusi (d. 1431 AH), 1st ed., Beirut Modern Press, 1432 AH - 2011 CE.
- Al-Sahib, Al-Muhit fi al-Lughah, by al-Sahib ibn 'Abbad (d. 385 AH), edited by Dr. Muhammad Husayn Al Yasin, 1st ed., Alam al-Kutub, Beirut, Lebanon, 1414 AH - 1994 CE.
- Safi, Al-Jadwal fi I'rab al-Qur'an wa Sarfihi wa Bayanihi, by Professor Mahmoud Safi (d. 1376 AH), 3rd ed., Dar al-Rashid, Damascus, 1995 CE. Al-Sahari, Al-Ibanah fi al-Lughah al-Arabiyyah (The Clarification of the Arabic Language), by Salamah ibn Muslim al-Awtabi al-Sahari (d. 511 AH), edited

by Dr. Abd al-Karim Khalifa, Dr. Nusrat Abd al-Rahman, Dr. Salah Jarrar, Dr. Muhammad Hassan Awad, and Dr. Dasim Abu Safiyah, 1st edition, Ministry of National Heritage and Culture, Muscat, Sultanate of Oman, 1420 AH - 1999 CE.

- Al-Siqilli, Abniyat al-Asma' wa al-Af'al wa al-Masadir (The Structures of Nouns, Verbs, and Sources), by Ibn al-Qatta' al-Siqilli (d. 515 AH), edited by Ahmad Muhammad Abd al-Dayim, Dar al-Kutub al-Misriyyah Press, Cairo, Egypt, 1999 CE.
- Al-Tabarsi, Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an, Abu Ali al-Fadl ibn al-Hasan al-Tabarsi (d. 548 AH), 1st ed., Dar al-'Ulum for Research, Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, 2005 CE.
- Al-Tabari, Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayi al-Qur'an, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir al-Tabari (d. 310 AH), edited by Dr. Abdullah ibn Abd al-Muhsin al-Turki, 1st ed., Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, Cairo, 2001 CE.
- Abd al-Ghani, Al-Sarf al-Kafi, Ayman Amin Abd al-Ghani, 5th ed., Dar al-Tawfiqiyya for Heritage, Cairo, Egypt, 2007 CE. Al-Azzawi, Ibn Sidah Sarfiyyan, Dr. Faiza Ali Al-Azzawi, PhD dissertation, supervised by Dr. Hashim Taha Shalash Al-Nuaimi, University of Baghdad, College of Education/Ibn Rushd, 2007.
- Al-Akbari, Al-Tibyan fi I'rab al-Qur'an, Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn al-Akbari (d. 616 AH), edited by Ali Muhammad Al-Bajawi, Isa al-Babi al-Halabi Press, n.d.
- Al-Eidani, Al-Ihtimal al-Sarfi fi al-Qur'an al-Karim, Dr. Jalal al-Din Yusuf Faisal Al-Eidani, 1st ed., Dar al-Sadiq Cultural Foundation, Babylon, Iraq, 2023. Al-Farsi, Al-Hujjah li-l-Qurra' al-Sab'ah, by Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377 AH), edited by Badr al-Din Qahwaji and Bashir Juwaytati, 2nd edition, Dar al-Ma'mun li-l-Turath, Damascus, Syria, Beirut, Lebanon, 1413 AH - 1993 CE.
- Al-Farsi, Al-Masa'il al-Mushkilah al-Ma'rufah bi-l-Baghdadiyyat, by Abu Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn Abd al-Ghaffar al-Farsi (d. 377 AH), edited by Salah al-Din Abdullah al-Sankawi, Al-Ani Press, Baghdad, Iraq, (n.d.).
- Al-Faradi, Sharh al-Imam al-Faradi 'ala Alfiyyat Ibn Malik, Shams al-Din Muhammad al-Faradi al-Hanbali (d. 981 AH), edited by Muhammad Mustafa al-Khatib, 1st edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1439 AH - 2018 CE.
- Al-Farra', Kitab fihi Lughat al-Qur'an, Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad al-Farra' (d. 207 AH), edited by Jabir ibn 'Abd Allah ibn Sari' al-Sari', published online, 1435 AH.
- Al-Farra', Ma'ani al-Qur'an (Meanings of the Qur'an), by Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad al-Farra' (d. 207 AH), edited by Ahmad Yusuf Najati and Muhammad Ali al-Najjar, 3rd edition, Alam al-Kutub, Beirut, Lebanon, 1403 AH - 1983 CE.
- Al-Qadusi, The Impact of Qur'anic Readings on Lexicography (Taj al-'Arus as a Model), by Dr. Abd al-Razzaq al-Qadusi, PhD dissertation, supervised by Professor Rajab Abd al-Jawad Ibrahim, Helwan University, Egypt, Faculty of Arts, Department of Arabic Language, 1431 AH - 2010 CE.

- Al-Qadi, Al-Budur al-Zahira fi al-Qira'at al-'Ashr al-Mutawatira min Tariqay al-Shatibiyya wa al-Durra, by Abd al-Fattah Abd al-Ghani al-Qadi (d. 1403 AH), 3rd ed., Dar al-Salam, Egypt, 1431 AH - 2010 CE.
- Qira'ati, Tafsir al-Nur, by Sheikh Muhsin Qira'ati, 1st ed., Dar al-Mu'arrikh al-'Arabi, Beirut, Lebanon, 1435 AH - 2014 CE.
- Qabawa, Al-Tahlil al-Nahwi Usuluhu wa Adillatuhu, by Fakhr al-Din Qabawa, 1st ed., Al-Sharika al-Masriya al-'Alamiyya lil-Nashr, Longman, Egypt, 2002 CE. Al-Qutuf, The Use of the Form Fa`il in the Meaning of Fa`il and Maf`ul and the Significance of its Use in the Qur'an, by Abdul Malik Al-Mukhtar Al-Qutuf Hassan, Al-Qurtas Journal, Issue 21, Part 2, 2022, University of Zawiya, Faculty of Education. https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/article/view/664/569
- Al-Qunduzi, Yanabi` Al-Mawaddah li-Dhawi Al-Qurba, by Sulayman ibn Ibrahim Al-Qunduzi Al-Hanafi (d. 1294 AH), edited by Sayyid Ali Jamal Ashraf Al-Husseini, 2nd edition, Dar Al-Uswah for Printing and Publishing, 1422 AH.
- Kahil, Al-Tibyan fi Tasrif Al-Asma`, by Ahmad Hassan Kahil, 6th edition, Al-Azhar University, (n.d.). Labid, Diwan of Labid ibn Rabi'ah al-'Amiri, Abu 'Aqil Labid ibn Rabi'ah ibn Malik al-'Amiri (d. 661 CE), edited by Hamdou Tammas, 1st edition, Dar al-Ma'rifah, Beirut, Lebanon, 1425 AH - 2004 CE.
- Al-Mubarrad, Al-Muqtadab, Abu al-'Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad 'Abd al-Khaliq 'Adhimah, 2nd edition, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Ministry of Religious Endowments, Egypt, 1399 AH - 1979 CE.
- Al-Marzuqi, Sharh Diwan al-Hamasa, by Abu Ali ibn Muhammad ibn al-Hasan al-Marzuqi al-Isfahani (d. 421 AH), edited by Ghareed al-Sheikh, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1424 AH - 2003 CE.
- Makki, Mushkil I'rab al-Qur'an, by Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib al-Qaysi (d. 437 AH), 2nd edition, Mu'assasat al-Risalah, Beirut, Lebanon, 1984 CE.
- Al-Nahhas, I'rab al-Qur'an, by Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Isma'il al-Nahhas (d. 338 AH), edited by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, 2nd edition, Alam al-Kutub, Beirut, Lebanon, 1405 AH - 1985 CE. Al-Nahhas, Ma'ani al-Qur'an, by Abu Ja'far al-Nahhas Ahmad ibn Muhammad (d. 338 AH), edited by Sheikh Muhammad Ali al-Sabuni, 1st edition, Umm al-Qura University, Mecca, Saudi Arabia, 1409 AH - 1988 CE.
- Al-Nisaburi, Al-Mabsut fi al-Qira'at al-'Ashr, by Ibn Mahran al-Nisaburi (d. 381 AH), edited by Subai' Hamza Hakimi, Arabic Language Academy, Damascus, 1981 CE. Al-Nisaburi, Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn, by Abu 'Abd Allah Muhammad ibn 'Abd Allah al-Hakim al-Nisaburi (d. 405 AH), edited by 'Adil Murshid, Ahmad Barhoum, Muhammad Kamil Qara Bali, and Sa'id al-Lahham, 1st edition, Dar al-Risalah al-'Alamiyyah, 2018 CE.
- Al-Harawi, Al-Hibat al-Saniyyah al-'Aliyah 'ala Abyat al-Shatibiyyah al-Ra'iyyah, by Mulla 'Ali al-Qari al-Harawi (d. 1014 AH), edited by 'Abd al-Rahman ibn 'Abd al-'Aziz ibn 'Abd Allah ibn 'Abd al-

Karim al-Sudais, 1st edition, Dar Tayyibah al-Khadra' for Publishing and Distribution – Makkah al-Mukarramah, 1439 AH - 2018 CE. Al-Hamadhani, The Unique Book on the Grammatical Analysis of the Glorious Qur'an, by Al-Muntajab Al-Hamadhani (d. 643 AH), edited by Muhammad Nizam Al-Din Al-Fatih, 1st edition, Dar Al-Zaman Library, Saudi Arabia, 2006 CE.

- Al-Wahidi, The Concise Commentary, by Abu Al-Hasan Ali ibn Ahmad ibn Muhammad Al-Wahidi (d. 468 AH), originally a doctoral dissertation at Imam Muhammad ibn Saud University, 1st edition, Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia, 1430 AH.